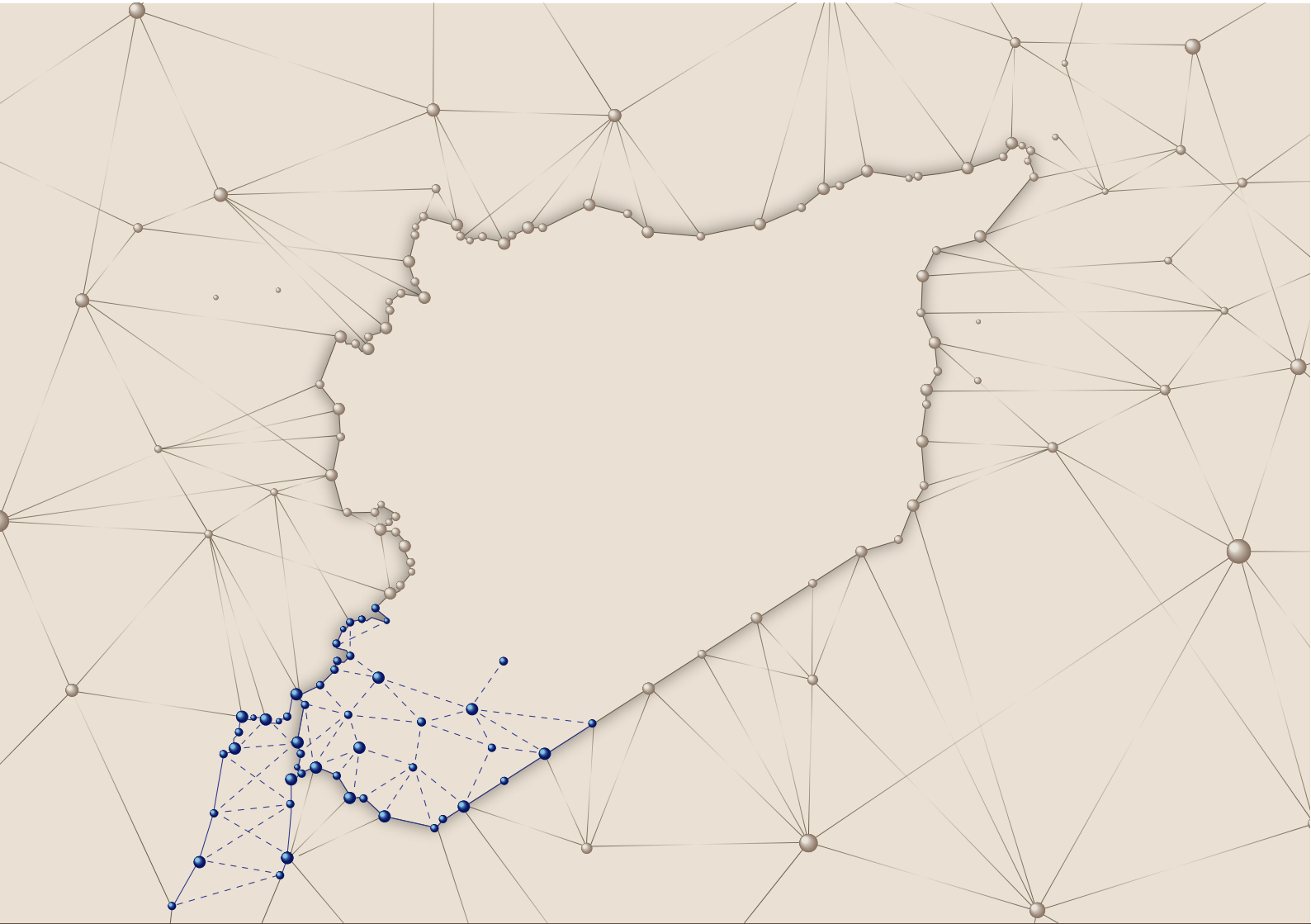




عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies



حدود المقاربة الإسرائيلية في سورية: شبكة المصالح الإقليمية والدولية كقيد استراتيجي

إعداد: ساشا العلو
ورقة تحليلية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران هو مركز تفكير وتطوير للسياسات العامة، تأسس عام 2013، ويعمل اليوم من مقره الرئيسي في دمشق. ويشكّل البرنامج المعرفي-السياساتي في المنتدى السوري، باعتباره منظمة مستقلة وغير حكومية تعمل في الشأن السوري.

لا يقتصر عمل المركز على إنتاج المعرفة أو الأوراق السياسيّة، بل يتجاوز ذلك إلى الإسهام المباشر في تصميم حلول سياساتية عملية وقابلة للتطبيق، تدعم صُنّاع القرار في مواجهة التحديات الأمنية والتنمية والسياسية والمجتمعية المعقّدة. ويقوم المركز بدوره عبر إنتاج تحليلات معمّقة وتراكمية، وتعزيز الحوار المجتمعي، والتفاعل التقني مع مؤسسات الدولة والفاعلين، بما يسهم في دعم الاستقرار وبناء الدولة وتعزيز فعالية المؤسسات وتمكين المجتمع. ويعمل المركز عبر شبكة واسعة من الباحثين والخبراء داخل سوريا وخارجها، من خلال تفاعل مهني وتقني مع مؤسسات الدولة وصنّاع القرار، بما يعزّز دوره في تطوير السياسات العامة وإسناد عملية التحول الوطني.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 14 آب / أغسطس 2026

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري



المحتويات

1	مُلخَصُ تنفيذي
3	مُقَدِّمة
4	أولاً: دول الطوق السوري (قيود المصالح المتقاطعة)
5	تركيا: التنافس على النموذج والدور
7	العراق: وحدة الدولة وتشابك المجال الأمني
9	الأردن: العمق الأمني والوظيفة الجيوسياسية للجنوب
11	لبنان: حدود ترجمة الإنجاز العسكري إلى استقرار سياسي
13	ثانياً: البيئة الإقليمية الأوسع (حدود تشكيل النظام الأمني الإقليمي)
13	الخليج العربي: سورية في صُلب المعادلة الإقليمية الجديدة
16	مصر: من التحفظ إلى إعادة التموضع الإقليمي
18	إيران: استقرار سورية كقيد على عودة المشروع الإيراني
20	ثالثاً: القوى الدولية (إدارة التوازنات وسقف المقاربة الإسرائيلية)
20	الولايات المتحدة: المصلحة العليا وشبكة الحلفاء
23	أوروبا: استقرار سورية بوصفه مصلحة أوروبية
25	روسيا: من حماية النظام إلى حماية المصالح
27	نتائج وخلاصات (شبكة المصالح والتموضع السوري)

ملخص تنفيذي

- تُمثّل هذه الورقة المرحلة الثانية من مشروع بحثي لمركز عمران، انطلق بدراسة كمية ونوعية لـ (416) عملية إسرائيلية استهدفت سورية خلال عام 2025، بهدف تفكيك المقاربة الإسرائيلية وتشخيص تحولاتها بعد سقوط نظام الأسد. واستناداً إلى هذا التشخيص، تبحث الورقة الجديدة في حدود قدرة إسرائيل على تحويل هذه المقاربة إلى ترتيبات سياسية وأمنية مُستقرّة، انطلاقاً من أن امتلاك مقاربة واضحة لا يعني بالضرورة القدرة على فرضها، وأن فهم حدودها يقتضي الانتقال من تحليل السلوك الإسرائيلي إلى تحليل البيئة الإقليمية والدولية التي تحدد إمكانات تحقيقها.
- تُحاجج الورقة بأن حدود المقاربة الإسرائيلية في سورية لم تعد تُرسم بميزان القوة العسكرية وحده، وإنما بشبكة مُعقّدة من المصالح الإقليمية والدولية؛ فرغم ما حققته إسرائيل من تقدم عسكري-ميداني بعد سقوط الأسد، إلا أنها تواجه تقاطعاً مُركباً لشبكة واسعة من المصالح المرتبطة باستقرار سورية، ما يحدّ من قدرتها على ترجمة هذا التقدم إلى ترتيبات سياسية وأمنية مُستدامة.
- لاختبار هذه الفرضية، تدرّس الورقة مواقف ومصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين المنخرطين في الملف السوري ضمن ثلاثة مستويات: دول الطوق السوري، البيئة الإقليمية الأوسع، والقوى الدولية الكبرى، انطلاقاً من أن القيود التي تواجه المقاربة الإسرائيلية لا تنتج عن تحالف مناهض لإسرائيل، وإنما عن تقاطع مصالح فاعلين يختلفون في دوافعهم وأولوياتهم، لكنهم يلتقون، بدرجات متفاوتة، عند الحيلولة دون تحوّل التفوّق العسكري الإسرائيلي إلى ترتيبات سياسية وأمنية تعيد صياغة مستقبل سورية والإقليم وفق الرؤية الإسرائيلية.
- أعادت دول الجوار (تركيا، الأردن، العراق، ولبنان) تعريف موقع ووظيفة سورية بعد سقوط الأسد. فرغم اختلاف أولوياتها الوطنية، تلاقت مصالحها عند الاستقرار ورفض عودة الفراغات الأمنية ومسارات التفكك، بما يجعلها تُمثّل الدائرة الأولى من القيود المباشرة وغير المباشرة التي ترسم حدود المقاربة الإسرائيلية في سورية.
- تتصل القيود بالبيئة الإقليمية الأوسع (الخليج، مصر، وإيران). فبعد تراجع إيران، لم ينشأ فراغ يسمح لإسرائيل باستثمار تفوّقها العسكري في تشكيل الإقليم وفق تصوراتها الأمنية بعد 7 أكتوبر، إذ تبرز شبكة مصالح وأطر تنسيق معنية باستقرار سورية وإعادة دمجها، كجزء من ملء الفراغ وتشكيل توازنات المنطقة، وكشرط لحماية تلك المصالح.
- يمتد التحوّل إلى القوى الدولية (أمريكا، أوروبا، وروسيا)، إذ تظهر مواقفها، على اختلاف أولوياتها، أن هامش الحركة الإسرائيلي لا ترسمه موازين القوة فقط، وإنما موقع سورية داخل شبكة أوسع من المصالح تتداخل فيها اعتبارات الأمن والاقتصاد والطاقة والتنافس. وكلما اتسعت تلك الشبكة تراجعت قدرة أي طرف على تشكيل المشهد بصورة أحادية.
- إن مستقبل المقاربة الإسرائيلية في سورية لن يتحدد بالتفوّق العسكري وحده، وإنما بقدرتها على التكيف مع بيئة إقليمية ودولية يُعاد تشكيلها. وهو ما يتيح للسلطة السورية الجديدة فرصة لتعزيز موقعها التفاوضي في مواجهة تلك المقاربة، غير أن نجاح هذه الفرصة يبقى مرهوناً بقدرتها على التوضع ضمن شبكة المصالح الإقليمية والدولية الناشئة، وترسيخ الاستقرار والشرعية الداخلية، بما يحوّل التقاطعات الخارجية إلى مكاسب سياسية وأمنية مُستدامة.

مُقدِّمة

شكل سقوط نظام الأسد في الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2024 نقطة تحوّل استراتيجية في المقاربة الإسرائيلية تجاه سورية. فبعد عقود انحصر فيها الأولويات الإسرائيلية في إدارة اتفاقية فصل القوات لعام 1974، ومن ثم احتواء التهديدات المرتبطة بالوجود الإيراني و"حزب الله" لا سيما بعد عام 2011، أوجدت التحولات السياسية والعسكرية التي أعقبت سقوط النظام بيئة جديدة رأت فيها إسرائيل فرصة لإعادة صياغة مقاربة أكثر طموحاً واتساعاً.

لم تكن هذه المقاربة معزولة عن السياق الإقليمي الذي بدأ بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، حين اتسعت المواجهة الإسرائيلية من قطاع غزة إلى لبنان واليمن وسورية، وصولاً إلى الحرب المباشرة مع إيران، بما أعاد تشكيل البيئة الاستراتيجية في المشرق ووسّع هامش الحركة الإسرائيلي. وقد بلغ هذا السياق ذروته مع سقوط نظام الأسد، الذي مثل لحظة انتقلت فيها إسرائيل من إدارة هذا التحوّل على حدودها إلى محاولة إنتاج واقع أمني وسياسي جديد في سورية.

تجلّى هذا الواقع في تحولات نوعية تجاوزت أنماط التدخلات الإسرائيلية التقليدية. فلم تعد العمليات العسكرية تقتصر على استهداف شحنات السلاح على الحدود أو البنية العسكرية المرتبطة بإيران، بل توسّعت لتشمل تدمير مقدّرات الجيش السوري بشكل ممنهج بعد سقوط الأسد، إضافة إلى التوغّل البري المتكرّر، واحتلال مواقع استراتيجية داخل المنطقة العازلة وخارجها، وتعطيل الإطار العملي الذي حكم ترتيبات فصل القوات منذ عام 1974، إلى جانب إدراج السُلطة السورية الجديدة ضمن بنك الأهداف الإسرائيلية، وتطوير خطاب سياسي يربط التدخل الإسرائيلي بحماية بعض المكونات العرقية والدينية داخل سورية. وبذلك، لم تعد المقاربة الإسرائيلية تستهدف إدارة التهديدات القائمة فحسب، وإنما اتجهت بصورة متزايدة إلى التأثير في شروط إعادة بناء البيئة الأمنية السورية، ومحاولة توجيه مخرجات المرحلة الانتقالية بما ينسجم مع التصورات الإسرائيلية للأمن والحدود والاستقرار.

ولفهم طبيعة هذا التحوّل، تستند هذه الورقة إلى نتائج دراسة سابقة، صادرة عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، اعتمدت على تحليل كمي ونوعي لـ 416 عملية إسرائيلية نُفّذت في سورية خلال عام 2025، بهدف تفكيك المقاربة الإسرائيلية الجديدة وقياس تحولاتها. وقد خلّصت الدراسة إلى أن إسرائيل لم تطوّر أدوات تدخلها فحسب، بل أعادت تعريف وظيفة القوة العسكرية ذاتها. إذ أظهر التحليل الزمني أن العمليات الإسرائيلية لم تتطور فقط من حيث الكثافة، بل لناعية الوظيفة أيضاً، فقد تصاعدت تدريجياً عبر العام للتركّز في الربع الأخير منه بواقع 61.2%، بما عكس انتقالاً واضحاً للنشاط الإسرائيلي من الاختبار والضغط إلى إدارة التفاوض وفرض المعادلات بالقوة، وصولاً إلى محاولة تثبيت النتائج. كما أظهر التحليل الجغرافي تمرّكّز 95.9% من العمليات في الجنوب السوري، و78.6% منها في محافظة القنيطرة، بما يؤكد انتقال الجنوب من هامش حدودي إلى مركز لإعادة تشكيل البيئة الأمنية واختبار حدود التدخل وإمكانات تثبيت الحضور. ما يشير أن المقاربة الإسرائيلية أعادت توزيع أدوار التدخل جغرافياً بين جنوب يراد ضبطه ميدانياً، وعمق يراد تعطيله استراتيجياً.

أما على مستوى تحليل طبيعة الأهداف، فقد استهدفت 79.9% من العمليات الإسرائيلية مواقع أو مجالات مدنية، مقابل 20.1% فقط أهدافاً عسكرية، بالتوازي مع هيمنة الأنشطة الأمنية-الميدانية (68%) على الأنشطة العسكرية المباشرة (32%)، بما يؤكد انتقال وظيفة التدخل من استهداف القدرات العسكرية إلى ضبط البيئة المنتجة للتهديد. كما شكّلت التوغلات البرية 77.7% من أنماط العمليات، مقابل 18.6% للعمليات الجوية و3.7% للقصف المدفعي، ما يعكس انتقال النموذج التشغيلي الإسرائيلي من الردع الجوي إلى إدارة المجال الميداني. وتفضي هذه المؤشرات، في مجملها، إلى نتيجة مفادها أن المقاربة الإسرائيلية انتقلت من إدارة التهديدات إلى محاولة إعادة تشكيل المجال الأمني السوري، تمهيداً لتحويل الوقائع العسكرية إلى ترتيبات أمنية وسياسية أكثر استدامة⁽¹⁾.

غير أن ما أثبتته الدراسة السابقة من تشكّل مقاربة إسرائيلية جديدة لا يعني بالضرورة نجاحها في تحقيق غاياتها؛ فالتحدي الحقيقي لا يكمن في قدرة إسرائيل على فرض وقائع عسكرية وميدانية، وإنما في قدرتها على تحويل هذه الوقائع إلى ترتيبات سياسية وأمنية مُستقرة وطويلة الأمد داخل سورية. وانطلاقاً من ذلك، تُحاجج هذه الورقة، كمرحلة ثانية من الدراسة الأولى، بأن المقاربة الإسرائيلية الجديدة، رغم ما حقته من تفوّق عسكري وميداني بعد سقوط نظام الأسد، تواجه تقاطعاً معقداً للمصالح الإقليمية والدولية يحدّ من قدرتها على ترجمة هذا التفوّق إلى ترتيبات سياسية وأمنية مُستدامة داخل سورية، ويقيد في الوقت نفسه قدرتها على توظيف هذه المقاربة لإعادة تشكيل النظام الإقليمي بصورة أحادية وفق رؤيتها ومصالحها.

ولاختبار هذه الفرضية، تدرُس الورقة مواقف ومصالح أبرز الفاعلين الإقليميين والدوليين المنخرطين في الملف السوري ضمن ثلاثة مستويات تحليلية مُتدرّجة: دول الطوق، ثم الفاعلون الإقليميون الأوسع، ثم القوى الدولية الكبرى، انطلاقاً من أن القيود التي تواجه المقاربة الإسرائيلية لا تنتج عن تحالف مناهض لإسرائيل، وإنما عن تقاطع مصالح فاعلين يختلفون في دوافعهم وأولوياتهم، لكنهم يلتقون، بدرجات متفاوتة، عند الحيلولة دون تحوّل التفوق العسكري الإسرائيلي إلى ترتيبات سياسية وأمنية تعيد صياغة مستقبل سورية والمنطقة وفق الرؤية الإسرائيلية.

وعليه، لا تنطلق هذه الورقة من قياس حدود المقاربة الإسرائيلية استناداً إلى موازين القوة العسكرية وحدها، وإنما من تحليل تفاعل هذه المقاربة مع شبكة المصالح الإقليمية والدولية الناشئة عقب سقوط الأسد، وأثر تلك الشبكة في رسم حدود هذه المقاربة. فالسؤال الذي تنطلق منه لا يتعلق بقدرية إسرائيل على فرض الوقائع العسكرية، بقدر ما يرتبط بقدرتها على تحويلها إلى نتائج مُستقرة في بيئة تتشابك فيها مصالح عدد متزايد من الفاعلين.

(1) ساشا العلو، صبا عبد اللطيف، محسن المصطفى، ما بعد المحور: المقاربة الإسرائيلية في سورية...من إدارة التهديد إلى تشكيل المجال الأمني، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 12 أيار/مايو 2026، متوافر على الرابط التالي: <https://bit.ly/430W1ZV>

أولاً: دول الطوق السوري (قيود المصالح المتقاطعة)

ينطلق هذا المحور من دول الجوار المباشر لسورية بوصفها المستوى الأول من القيود في اختبار حدود المقاربة الإسرائيلية الجديدة. إذ لا تنبع أهمية هذه الدول من جوارها الجغرافي فحسب، بل من ارتباط عضوي لمصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية بالتحوّلات التي تشهدها سورية، وبكونها الأكثر تأثراً بمآلات إعادة تشكيل الدولة والسلطة السورية بعد سقوط الأسد. وعليه، فإن تحليل مواقف تركيا والعراق والأردن ولبنان يهدف إلى تفكيك أنماط القيود التي تفرضها البيئة الإقليمية القريبة على إمكانية تحويل التفوق العسكري الإسرائيلي إلى ترتيبات سياسية وأمنية مستقرة داخل سورية.

تركيا: التنافس على النموذج والدور

تمثل تركيا أحد أبرز القيود الإقليمية على قدرة إسرائيل في ترسيخ مقاربتها الجديدة ضمن سورية، لا بحكم ثقلها العسكري ونفوذها الإقليمي فحسب، وإنما بحكم طرحها تصوراً مغايراً لطبيعة الدولة السورية ووظيفتها بعد سقوط نظام الأسد. ففي الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى التعامل مع سورية بوصفها مجالاً أمنياً ينبغي إبقاؤه ضعيفاً ومفككاً بما يضمن حرية حركتها ويحول دون تشكل "تهديدات مستقبلية"، تتجه أنقرة إلى دعم مسار معاكس يقوم على إعادة بناء الدولة السورية، وتمكين مؤسساتها، ودمجها تدريجياً في فضاء أمني واقتصادي إقليمي أوسع. ولذلك، لا يتمثل الخلاف بين الطرفين في التنافس على النفوذ فحسب، بل في تصورين مختلفين لوظيفة سورية نفسها: هل تبقى مجالاً مفتوحاً لإدارة التهديدات وتعدد مراكز القوة، أم تستعيد دورها كدولة مركزية قابلة للاندماج في ترتيبات إقليمية جديدة؟

انطلاقاً من هذا التصور، تعاملت أنقرة مع السلطة السورية الجديدة باعتبارها شريكاً في إعادة بناء الدولة، لا مجرد سلطة انتقالية. ويظهر ذلك في دعمها سياسياً وأمنياً، ومساهمتها في إعادة تأهيل بعض القطاعات الحيوية، وكذلك ترسيخ مؤسسات الدولة، ولا سيما المؤسسة العسكرية؛ عبر التدريب والاستشارات والدعم اللوجستي وربط الجيش السوري الناشئ بالخبرة العسكرية التركية. ومن منظور أنقرة، لا يمثل بناء جيش سوري جديد مجرد تعاون ثنائي مع دمشق، بل مدخلاً لإعادة توحيد القرار الأمني، وضبط الحدود، ومواجهة التنظيمات المتطرفة، ومعالجة ملف "قسد" ضمن إطار الدولة السورية. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن الجيش السوري المدعوم تركيا لا يُمثل مجرد قدرة عسكرية سورية ناشئة، وإنما تحولاً استراتيجياً قد يقيّد مستقبلاً حرية عملها ويحد من قدرتها على فرض ترتيبات أمنية أحادية داخل الساحة السورية.

ويتصل هذا السياق في مقاربة تركيا لإعادة هيكلة الجيش السوري ودمج التشكيلات المحلية المسلحة، ولا سيما "قسد" في شمال شرق سورية. فتركيا ترى أن دمج القوى المحلية ضمن الجيش ومؤسسات الدولة شرط لإنهاء التفكك ومنع تشكل كيان أمني مستقل على حدودها، بينما بدت إسرائيل أكثر ميلاً إلى الإبقاء على هوامش محلية وأمنية تحدّ من قدرة دمشق على استعادة سيادتها الكاملة وتوازن النفوذ التركي المتزايد. إلا أن التقدم في مسار دمج "قسد" ضمن مؤسسات الدولة السورية حدّد من فرص ترسيخ هذا النموذج في الشمال الشرقي، الأمر الذي زاد من أهمية الجنوب السوري في الحسابات الإسرائيلية بوصفه الساحة الأكثر قابلية لإعادة إنتاج نموذج تعدد مراكز النفوذ. وبذلك، لا يقتصر الاختلاف بين

الطرفين على الشمال الشرقي، بل يمتد إلى تصور إسرائيلي أوسع يقوم على إدارة سورية عبر مراكز قوة متعددة تحول دون قيام دولة مركزية قادرة أو شراكة سورية-تركية واسعة تعيد تشكيل البيئة الأمنية بما يتجاوز التصورات الإسرائيلية.

عزّزت الحرب الإسرائيلية-الإيرانية الأخيرة من وضوح هذا التباين. فمن جهة، أضعف تراجع النفوذ الإيراني بعض القيود السابقة على الحضور التركي في سورية، ومن جهة أخرى، أظهرت الحرب استعداد إسرائيل لاستخدام القوة لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، لا لمجرد احتواء تهديد محدد. ويبدو أن هذه التطورات دفعت أنقرة إلى إعادة قراءة أمنها القومي في ضوء اتساع السلوك الإسرائيلي بعد 7 أكتوبر وصولاً إلى الحرب المباشرة مع إيران على حدودها. وفي هذا الإطار، باتت سورية مكوّناً مركزياً في عمقها الاستراتيجي، مع تزايد الاهتمام بלבnan وشرق المتوسط بوصفهما ساحات متصلة بالمعادلة ذاتها. كما أتاح الحرب لتركيا اختبار حجم وحدود القوة الإسرائيلية وأنماطها، وهي خبرة يرجّح أن تنعكس على حساباتها الدفاعية وشبكتها الأمنية في المرحلة المقبلة. وفي ضوء ذلك، أخذ الخطاب السياسي والأمني والإعلامي الإسرائيلي يمنح تركيا موقعاً متقدماً في ترتيب التهديدات المحتملة، بوصفها القوة الإقليمية الأبرز المرشحة لملء جزء من الفراغ الذي خلفه تراجع إيران.

ولا يمكن فهم هذا التنافس بمعزل عن الدور الأمريكي، الذي يمثل المتغيّر الأكثر تأثيراً في إدارة العلاقة بين الطرفين. فالولايات المتحدة، بوصفها الحليف الأمني الأوثق لإسرائيل والشريك العسكري الأهم لتركيا، لا تؤثر فقط في مستقبل الترتيبات الأمنية والسياسية السورية، بل ترسم أيضاً حدود الحركة المتبادلة بين الطرفين. لذلك، تسعى أنقرة إلى التأثير في اتجاهات السياسة الأمريكية بما يخدم تصوراتها لمستقبل الدولة السورية ووظائفها، في حين تدرك إسرائيل أن تحويل مكاسبها العسكرية إلى ترتيبات مُستقرة تبقى، إلى حد كبير، مرهونة بالسقف الذي ترسمه واشنطن لإدارة هذا التوازن.

ولعلّ التعارض بين الطرفين لا يقتصر على الأبعاد الأمنية والعسكرية، بل يمتد إلى موقع سورية في الإقليم. فتركيا تنظر إليها باعتبارها عقدة جيوسياسية في مشاريع الربط التجاري والطاقي والتكامل الاقتصادي الإقليمي، التي عكستها طروحات عدة أبرزها إحياء سكة الحجاز مثلاً، ناهيك عن كونها حلقة وصل بين الخليج وتركيا وأوروبا؛ بما يجعل وحدة واستقرار الدولة السورية شرطاً لمصالح تتجاوز أمن الحدود. وفي هذا الإطار، اتجهت أنقرة إلى إدارة هذا المسار بالتنسيق مع عدد من الدول العربية كالسعودية وقطر وغيرها، خاصة بعد أن أظهرت تجربة العقد الماضي محدودية إدارة الملفات الإقليمية بمنطق المنافسة الصفريّة. ويعكس ذلك إدراك أنقرة بأن إعادة دمج سورية لا يمكن أن تكون مشروعاً تركياً منفرداً، بل جزءاً من شبكة مصالح أوسع تتقاطع عند استقرار الدولة السورية، واحتواء التنظيمات المتطرفة، وفتح مسارات الربط الاقتصادي.

وفي هذا السياق، برزت ملامح شبكة متنامية للتنسيق السياسي والأمني تضم السعودية وتركيا وباكستان ومصر، مع قابلية هذا الإطار للتوسع. وهذه الشبكة لا تُقدّم نفسها باعتبارها تحالفاً موجهاً ضد إسرائيل، وإنما جاءت نتيجة تراكم مجموعة من التحوّلات التي دفعت بعض القوى الإقليمية إلى إعادة تقييم مقارباتها الأمنية والسياسية، خاصة بعد الحرب الإسرائيلية-الإيرانية. إلا أنها، وفي الوقت ذاته، تجمع دولاً تتقاطع مصالحها عند احتواء ارتدادات هذه الحرب، ومنع تحوّل

تراجع النفوذ الإيراني إلى فرصة لتفرد إسرائيل بإعادة رسم التوازنات الإقليمية، وضبط الفراغات الأمنية التي قد تنتج عن هذا التحول، إضافة إلى مواجهة أي تهديدات محتملة لمصالح وأمن هذه الدول.

ويتمدد هذا التقاطع إلى دعم استقرار الدولة الوطنية وتعزيز مسارات التكامل الاقتصادي والربط الإقليمي. وبذلك، يصبح استقرار سورية أحد مرتكزات هذا التصور الجديد، لا بوصفه ملفاً منفصلاً، بل باعتباره جزءاً من معادلة أوسع لإعادة تشكيل الإقليم ومنع عودة النفوذ الإيراني أو تمدد الهيمنة الإسرائيلية. ويكتسب هذا التصور أهمية إضافية في ضوء تصريحات وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، التي ربط فيها "أي انضمام إسرائيلي مستقبلي إلى هذا الإطار بقبول حلّ الدولتين والعودة إلى حدود عام 1967"⁽²⁾، بما يعكس أن الخلاف لا يتعلق بوجود إسرائيل في الإقليم بقدر ما يتعلق بالقواعد التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الإقليمي الجديد. وقد انتقل جانب من هذا المسار لاحقاً إلى مستوى أكثر عملية ومؤسسية، بتوقيع السعودية وتركيا وباكستان "اتفاق مكة للدفاع المشترك" في آب/أغسطس 2026، فيما بقيت مصر، حتى الآن، خارج الترتيب الدفاعي، رغم حضورها في الإطار التنسيق الأوسع.

العراق: وحدة الدولة وتشابك المجال الأمني

رغم أن العراق ليس طرفاً مباشراً في معادلة الصراع السوري-الإسرائيلي، إلا أنه يُعد من أكثر الأطراف الإقليمية تأثراً بمآلاتها، بفعل تشابك المجالين الأمني والسياسي بين البلدين. فمنذ سقوط الأسد، برزت لدى بغداد مصلحة متزايدة في نجاح الدولة السورية الجديدة واستعادة قدرتها على بسط سُلطتها، وذلك انطلاقاً من تقاطع أولويات الطرفين في ضبط الحدود، ومكافحة التنظيمات المتطرفة وفي مقدمتها "داعش"، ومنع عودة الفضاءات الأمنية الهشة، وتأمين الحركة التجارية. وقد عكس التعاطي البراغماتي المبكر مع السُلطة الجديدة في دمشق، بما في ذلك لقاء الرئيس أحمد الشرع برئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في الدوحة برعاية أمير قطر، ثم زيارة رئيس جهاز الاستخبارات العراقي إلى دمشق على رأس وفد حكومي⁽³⁾، إدراكاً عراقياً بأن استقرار سورية لم يعد ملفاً خارجياً فحسب، بل امتداداً مباشراً للأمن القومي العراقي.

ولا تقف المصلحة العراقية عند استقرار الدولة السورية، بل تمتد إلى الحفاظ على وحدتها ومنع إنتاج نماذج التفكك داخلها. فالعراق، بحكم تجربته الاتحادية وحساسية المسألة الكردية في توازناته الداخلية، لا ينظر إلى أي ترتيبات أمنية أو سياسية محلية خارج سُلطة الدولة السورية بوصفها شأناً سورياً صرفاً، بل كسابقة قد تنعكس على بيئته الداخلية. وتزداد هذه الحساسية في الشمال الشرقي السوري، إذ إن تكريس "كيان كردي" مستقل أو شبه مستقل على حدوده الغربية قد يضع العراق عملياً بين كيانيين كرديين، بما يحمله ذلك من آثار مباشرة على توازناته الوطنية وأمنه القومي. ومن هذه الزاوية، لا يتعلق القلق العراقي بـ"قسد" وحدها، بل بالنموذج السياسي والأمني الذي يمكن أن تؤسس له: دولة مجزأة، مراكز قوة محلية، وترتيبات أمنية خارج سُلطة المركز. كما أن أي تفكك في الجنوب السوري لا يبقى، من منظور

⁽²⁾ تركيا تطرح "صفقة إقليمية جديدة" وتربط مشاركة إسرائيل بشرط سياسي، i24NEWS، 31 أيار/مايو 2026، متوافر على الرابط: <https://2u.pw/kDd0eN>

⁽³⁾ رئيس المخابرات العراقية يقود وفداً حكومياً إلى سورية، الجزيرة نت، 25 نيسان/أبريل 2025، متوافر على الرابط: <https://2u.pw/LrleVz>

بغداد، محصوراً في الجغرافيا الجنوبية، بل قد ينعكس على شكل الدولة السورية كلها، ويعزّز منطق التجزئة الذي تخشى بغداد انتقال آثاره.

من هذا المنطلق، تبدو المقاربة الإسرائيلية، القائمة على تثبيت مناطق نفوذ أو ترتيبات أمنية محلية، سواء في الجنوب أو غيره، متعارضة مع المصلحة العراقية في دولة سورية موحّدة وقادرة. فكلما اتسعت هوامش الفاعلين المحليين وضعفت مرجعية الدولة في سورية، ازدادت احتمالات عودة الفضاءات الهشة العابرة للحدود، وهي البيئة نفسها التي اختبرها العراق في مراحل صعود التنظيمات المتطرفة. وعليه، لا تقرأ بغداد المقاربة الإسرائيلية كسياسة تجاه سورية فقط، بل مساراً قد يهدد تماسك دولة حدودية ويعيد إنتاج أنماط من الفراغ الأمني والتجزئة السياسية التي قد تمس الأمن العراقي مباشرة.

وقد عمّقت الحرب الإسرائيلية-الإيرانية هذا الإدراك، إذ لم يعد العراق مجرد مراقب للتصعيد الإسرائيلي في الإقليم، بل أصبح جزءاً من البيئة المتأثرة به. وزادت الحرب الأخيرة من حساسيته تجاه أي انتهاك لسيادته أو تحويل أراضيه إلى منصة ضمن المواجهة الإقليمية، ولا سيما مع التقارير الأخيرة التي تحدثت عن استخدام مواقع أو قواعد إسرائيلية سرية داخل الأراضي العراقية. كما أن اتساع هذا النمط من المواجهة يهدد بإعادة تنشيط الفصائل المسلّحة وإضعاف قدرة الدولة العراقية على ضبط قراراتها الأمني، وهو ما يجعل بغداد أكثر ميلاً إلى احتواء تداعيات التصعيد الإقليمي.

في هذا السياق، تتصاعد الضغوط على الحكومة المركزية في بغداد لضبط الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران ومنع استخدام الأراضي العراقية لتوسيع المواجهة الإقليمية؛ فقد أعقبت الهجمات المنطلقة من العراق على منشآت سعودية ردوداً عسكرية من قبل الرياض في 28 تموز/يوليو 2026، تلتها مواقف رسمية سورية-أردنية أكدت دعمها لحق السعودية في حماية أمنها ورفض استخدام الأراضي العراقية منطلقاً للاعتداءات، بما ضاعف الكلفة السياسية والأمنية لعجز الدولة عن احتواء الفاعلين المسلّحين، وباتت الحكومة المركزية مضطرة إلى إدارة ضغوط متزامنة صادرة عن محيطها الإقليمي وعن الميليشيات العراقية الموالية لإيران، بما عزّز توجه بغداد نحو احتواء التصعيد وتجنب الانزلاق إلى مواجهة إقليمية مفتوحة.

في المقابل، لا تنظر إسرائيل إلى العراق بوصفه ساحة منفصلة، بل باعتباره جزءاً من البيئة الأمنية الممتدة من إيران إلى سورية ولبنان. لذلك يتصل اهتمامها بمسارات النفوذ الإيراني داخل العراق. ويزداد هذا التعقيد بفعل تداخل أدوار الولايات المتحدة وتركيا وإيران داخل العراق وسورية معاً؛ فالولايات المتحدة لا تزال فاعلاً رئيسياً في البلدين، ويتعزز هذا التداخل مع توجهاتها الأخيرة لترسيخ شراكة استراتيجية أوسع مع العراق، تجلّت في تأكيد إدارة الرئيس دونالد ترامب على التحالف مع حكومة علي الزيدي، والإعلان عن اتفاقيات عدة في قطاعات النفط والغاز والطاقة، بما يعكس انتقال الاهتمام الأمريكي من إدارة الوجود العسكري إلى تعزيز الارتباط الاقتصادي والاستراتيجي بالعراق، وربط استقراره بالبيئة العربية والإقليمية، بما فيها سورية، ضمن تصور إقليمي واحد يتجاوز السياسة العراقية الداخلية نفسها. ويؤكد هذا التوجّه ما أعلنته السفارة الأمريكية في بغداد، بتاريخ 17 تموز 2026، بشأن دعم مسارات الربط والتكامل الإقليمي بين

العراق وسورية وتركيا والخليج، بما يساهم في تطوير ممرات استراتيجية تُنوّع مسارات التجارة والطاقة وتقلّل الاعتماد على مضيق هرمز.

من جهة أخرى، ترتبط تركيا مباشرة بالملف الكردي والأمن الحدودي العراقي، فيما تحتفظ إيران، رغم تراجع نفوذها في سورية، بحضور سياسي وأمني لا يمكن تجاوزه في العراق. ولعلّ هذا التداخل يجعل أي محاولة إسرائيلية لإعادة تشكيل البيئة الأمنية السورية وفق تصوراتها، مشروعاً تتجاوز انعكاساته الحدود السورية لتمس التوازنات العراقية والإقليمية، خاصة وأن الموقف العراقي لا يرتبط باعتبارات أمنية فقط، وإنما بمسارات اقتصادية-إقليمية أوسع، فبغداد تراهن على توسيع التعاون والربط التجاري والطاقي مع سورية، بما في ذلك تشغيل خط أنابيب كركوك-بانياس. إضافة إلى رهانها على مشاريع الربط الإقليمي، وفي مقدمتها مشروع "طريق التنمية"، وقد عزّزت الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء العراقي إلى أنقرة هذا المسار، إذ أكد الجانبان أولوية المضي في تنفيذ هذا المشروع وتوسيع التعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية المرتبطة به.

كما تنظر حكومة بغداد إلى الانفتاح الخليجي المتزايد عليها بوصفه فرصة لإعادة تموضعها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على المجال الإيراني. غير أن نجاح الرؤية العراقية لإعادة الربط الإقليمي يتطلب سورية مستقرة وموحّدة وقادرة على أداء دورها الجغرافي، لا دولة مجزأة إلى مناطق نفوذ أمنية متنافسة. وعليه، لا تنطلق المقاربة العراقية تجاه إسرائيل من منطق المواجهة، بقدر ما تنطلق من حماية مصالحها الإقليمية المرتبطة باستقرار الدولة السورية ووحدتها، ومن ثم يغدو العراق أحد القيود التي تضيقها بيئة الجوار على قدرة إسرائيل في إعادة تشكيل المجال السوري وفق تصوراتها الأمنية.

الأردن: العمق الأمني والوظيفة الجيوسياسية للجنوب

إذا كان العراق ينظر إلى سورية من زاوية المصالح المشتركة في وحدة الدولة وتشابك المجال الأمني بين البلدين، فإن المقاربة الأردنية تنطلق من موقع الجنوب السوري في معادلة الأمن الوطني الأردني. ومن هذا المنظور، يمثل الأردن أحد أبرز القيود الجيوسياسية على المقاربة الإسرائيلية في سورية، لأن أمنه القومي يرتبط بوظيفة الجنوب السوري، والدور الذي يؤديه في معادلة الأمن الحدودي أكثر من ارتباطه بتوازنات النفوذ داخله. فبينما تركز إسرائيل على الجنوب بوصفه المجال الأكثر قابلية لترسيخ ترتيبات أمنية جديدة، ينظر الأردن إليه باعتباره عمقاً استراتيجياً لا مجرد مجال حدودي مشترك.

ولذلك، فإن المقاربة الإسرائيلية القائمة على توسيع الحضور العسكري وإدارة الجنوب عبر ترتيبات محلية، وإعادة تعريفه كمجال أمني يتجاوز حدوده الإدارية ليمتد إلى دمشق؛ لا تمثل تحدياً سياسياً لعمّان فحسب، وإنما تصطدم مباشرة باعتبارات الأمن القومي الأردني ودوره الجيوسياسي. فالجنوب السوري بالنسبة للأردن ليس مساحة حدودية صامتة، وإنما مجال أمني واجتماعي وتجاري تتداخل فيه المعابر وشبكات التهريب والتوازنات المحلية مع الأمن الداخلي الأردني. وعليه، فإن ضعف مؤسسات الدولة السورية أو تعدد مراكز القوة لا يعني تراجع سيطرة دمشق فحسب، بل ارتفاع كلفة

الأمن الأردني نفسه، واتساع البيئات التي تستغلها شبكات المخدرات والجريمة المنظمة والجماعات المتطرفة. ويزداد ضغط تلك الاعتبارات مع تصاعد التهديدات الإقليمية لأمن الحدود الأردنية، خاصة في سياق توسّع الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران، واحتمالية استخدام الأخيرة أذرعها لزعزعة أمن دول المنطقة.

انطلاقاً من هذا التصور، تعاملت عمان مع السلطة السورية الجديدة فور سقوط الأسد، باعتبارها الشريك الطبيعي في إعادة هندسة العلاقات وضبط المجال الحدودي. فأعادت الانفتاح على دمشق، وفعلت قنوات التنسيق الأمني والسياسي والاقتصادي، انطلاقاً من قناعة بأن وجود دولة سورية قادرة على بسط سُلطتها يمثل المدخل الأكثر استدامة وفاعلية. فبالنسبة للأردن، لا يمكن تحقيق استقرار الجنوب من خلال ترتيبات أمنية محلية متنافسة، وإنما عبر دولة مركزية قادرة على إدارة الحدود والتهديدات والمصالح المشتركة. في المقابل، اتجهت إسرائيل إلى توسيع حضورها العسكري والأمني في الجنوب، وإقامة قنوات اتصال مباشرة مع بعض الفاعلين المحليين، بما يعكس تصوراً مغايراً لمستقبل هذا المجال؛ فبينما تراهن عمان على إعادة دمجه ضمن سلطة الدولة، تسعى إسرائيل إلى الإبقاء على ترتيبات أمنية محلية مستقلة نسبياً تحدّ من قدرة دمشق على استعادة سيادتها الكاملة.

ولعلّ القلق الأردني لا يقتصر على البعد الأمني المباشر، وإنما يمتد إلى طبيعة النموذج الذي تحاول إسرائيل تكريسه في الجنوب. فالتوسّع الإسرائيلي تحت عنوان "حماية الدروز"، وبناء علاقات مباشرة مع بعض فاعليهم المحليين، لا يمثل من منظور عمان مجرد ترتيبات مؤقتة، بل يؤسس لأنماط جديدة من إدارة المجال الحدودي وإعادة تعريف المرجعية السياسية والأمنية لبعض الفاعلين المحليين خارج إطار الدولة، الأمر الذي قد يهدد بإعادة إنتاج الهشاشة وعدم الاستقرار على الحدود الشمالية، وربما امتداد آثاره لاحقاً إلى الداخل الأردني. ومن هذه الزاوية، لا يقتصر الخلاف على أدوات إدارة الجنوب، بل يمتد إلى سؤال أكثر عمقاً يتعلق بمرجعية السلطة التي ينبغي أن تضبط هذا المجال: الدولة أم الفاعلون المحليون؟

وقد عكست الضربات الأردنية لشبكات تهريب المخدرات والسلاح داخل الجنوب، خاصة في السويداء⁽⁴⁾، استعداد عمان لاستخدام القوة عندما تتجاوز التهديدات قدرة الجانب السوري على احتوائها، لكنها لم تمثل بديلاً عن الدولة أو محاولة لإنتاج منطقة نفوذ أردنية، بل إجراءات استثنائية فرضتها اعتبارات الأمن الوطني إلى حين استعادة دمشق قدرتها على بسط سُلطتها. وبذلك، ظل منطق الدولة، لا منطق إدارة الحدود عبر الفاعلين المحليين، هو الإطار الحاكم للمقاربة الأردنية.

ولا تنفصل هذه الرؤية عن المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للأردن. فسورية تمثل بوابته الطبيعية نحو تركيا وأوروبا، وحلقة رئيسية في مشاريع الربط الاقتصادي والطاقي. لذلك، فإن استقرار الجنوب السوري وإعادة دمجه في سلطة الدولة يمثلان شرطاً لإعادة تنشيط التجارة البرية، وتعزيز مشاريع الربط الإقليمي التي تراهن عليها عمان في تنويع اقتصادها واستعادة جزء من وظيفتها الجيوسياسية. ومن هذا المنظور، تتقاطع المصالح الأردنية مع تركيا والخليج في أولوية إعادة دمج سورية ضمن بيئة إقليمية مستقرة، وإن اختلفت دوافع كل طرف؛ فبالنسبة للأردن، لا يرتبط

⁽⁴⁾ "عملية الردع الأردني" لماذا قصف الأردن مواقع في السويداء بسورية، الجزيرة نت، 3 أيار/مايو 2026، متوافر على الرابط: <https://2u.pw/gyZIEt>

استقرار سورية بالتوازنات الإقليمية فحسب، بل بقدرته على تحويل هذا الاستقرار إلى ترتيبات عملية تنعكس على أمن الحدود والمعابر وشبكات النقل. ومن ثم، يغدو استقرار الجنوب السوري شرطاً لتعزيز الوظيفة الجيوسياسية للأردن، وهو ما يجعل أي مقارنة تقوم على إدامة الترتيبات المحلية أو إضعاف سلطة الدولة السورية تتعارض مباشرة مع مصالحه الاستراتيجية.

لبنان: حدود ترجمة الإنجاز العسكري إلى استقرار سياسي

تمثل الحالة اللبنانية أحد أكثر القيود تعقيداً على قدرة إسرائيل في تحويل إنجازاتها العسكرية إلى ترتيب إقليمي مستدام، لأنها تكشف أن إضعاف الفاعل غير الدولي لا يعني بالضرورة القدرة على إنتاج بديل سياسي أو مؤسسي قابل للحياة. فالحرب الأخيرة أضعفت "حزب الله" وقلّصت هامش حركته الإقليمي، لكنها فتحت في الوقت نفسه سؤالاً أكثر أهمية: من يملأ الفراغ الذي يتركه تراجع الحزب؟ ومن هذه الزاوية، لا يبدو أن هذا الفراغ مرشح لأن يملأ عبر إسرائيل أو ترتيبات أمنية مفروضة من الخارج، وإنما عبر مسار تدريجي تقوده الدولة اللبنانية ومؤسساتها، بدعم عربي ودولي، يقوم على تقوية الجيش اللبناني، واستعادة احتكار السلاح تدريجياً، وإعادة تثبيت مرجعية الدولة في إدارة الحدود والقرار الأمني، وفي بيئة إقليمية يتصدر فيها استقرار سورية موقعاً محورياً.

ويرتبط هذا المسار بصورة وثيقة بالتحوّل الذي تشهده سورية. فاستقرار الدولة اللبنانية لم يعد شأنًا لبنانياً خالصاً، كما أن أي انهيار جديد فيها لن يبقى محصوراً داخل حدودها، بل سينعكس مباشرة على الداخل السوري عبر الحدود، وشبكات التهريب، والسلاح، والاقتصاد، والروابط الاجتماعية. لذلك، لا تملك دمشق الجديدة مصلحة في استمرار "حزب الله" بوظيفته الإقليمية السابقة، كما لا تملك مصلحة في أن تتحول إلى أداة عسكرية لإنهائه وفق "الرؤية الأمريكية". فمصلحتها تتمثل في قيام دولة لبنانية قادرة على ضبط حدودها، بما يسمح بإعادة ضبط حضور "حزب الله" في الساحة اللبنانية، ومن ثم تنظيم العلاقة بين البلدين على أساس سيادة الدولتين، لا على أساس نفوذ الفاعلين العابرين للحدود.

ولا تقتصر هذه المصلحة على دمشق وحدها، بل تتقاطع بدرجات متفاوتة مع مصالح قوى سياسية لبنانية، وفاعلين إقليميين ودوليين مؤثرين، وفي مقدمتهم السعودية وقطر وأمريكا وفرنسا وتركيا، إذ يجمع هذه الأطراف، رغم اختلاف دوافعها وأولوياتها، دعم استقرار الدولة اللبنانية وتعزيز مؤسساتها، وإعادة تعريف دور "حزب الله" ضمن المعادلة اللبنانية، بما يحد من امتداداته الأمنية والإقليمية العابرة للحدود، دون أن يقود ذلك إلى انهيار الدولة أو انزلاق لبنان إلى فراغ أمني. وهو ما أكدته أيضاً زيارة الرئيس اللبناني، جوزيف عون، إلى كل من واشنطن وأنقرة، والتي عكست تقارباً أمريكياً-تركياً على أولوية دعم الدولة اللبنانية ومؤسساتها بوصفها الإطار الرئيس لإدارة مرحلة ما بعد الحرب.

غير أن هذا التقاطع في المصالح لا يعني بالضرورة تطابقاً في الأدوات أو في مسارات تحقيقها. وفي هذا الإطار، يمكن فهم تحفّظ دمشق تجاه الضغوط أو المقترحات الأمريكية المباشرة، التي سعت إلى دفعها للعب دور في مواجهة "حزب الله" على الحدود أو داخل شرق لبنان⁽⁵⁾، وعكسها تصريح الرئيس دونالد ترامب في 17 تموز 2026، حين أعرب عن "ثقلته بقدرة

⁽⁵⁾ "Trump says Syria would do a better job than Israel of 'taking care of Hezbollah' – video," The Guardian, 16 June 2026. Link: <https://2u.pw/ffWDPA>

الرئيس أحمد الشرع على التعامل مع "حزب الله" بصورة أفضل من إسرائيل، ودون تدمير المباني أو قتل المدنيين". فمثل هذا الطرح قد يبدو أمريكياً فرصة لاستثمار التحوّل السوري الجديد في إغلاق إحدى الجبهات المفتوحة ضد الحزب، لكنه، من منظور دمشق، قد يحمل تبعات استراتيجية تتجاوز الحزب نفسه، لأنه قد يفتح مواجهة سورية-لبنانية تستنزف الدولة السورية الناشئة، وتفجّر بيئة حدودية هشة، وتحوّل سورية إلى طرف منفذ لسياسات لا تخدم أولوياتها.

وفي هذا السياق، تبدو القيادة السورية أكثر ميلاً إلى إدارة هذه الورقة بوصفها جزءاً من أمنها الإقليمي، لا مدخلاً للانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة. وذلك لا يعني التخلي عن استثمار الطرف الذي يمر به "حزب الله": فمن المرجح أن تسعى دمشق إلى توظيف هذا الواقع للضغط على "الحزب" سياسياً واقتصادياً وأمنياً عبر ضبط الحدود وإعادة تنظيم حضوره على جانبيها وفي المجالين السوري واللبناني، بما ينسجم مع أولوياتها الأمنية، واستعادة سيادة الدولة ومصالح شركائها الإقليميين، وتحت غطاء عربي وإقليمي، دون الانزلاق إلى دور ينقذ أولويات أمنية لا تنبع من مصالحها الوطنية، أو يحوّل سورية إلى طرف في مواجهة مفتوحة. ويزداد هذا الحرص إدراكاً من دمشق بأن عقدة سلاح "حزب الله" لا تبدو قابلة للحل إلا عبر أحد مسارات محددة: إما تفاهم أوسع مع إيران أو تغيير جذري في موقعها الإقليمي ينعكس على الحزب، أو مسار داخلي لبناني يحمل مخاطر انزلاق البلاد إلى مواجهة أهلية، أو الدفع بسورية إلى مواجهة مباشرة مع الحزب، بما يهدد استقرار البلدين معاً. ومن ثم، تسعى دمشق إلى تجنب التحوّل إلى هذا المسار الأخير.

في المقابل، فإن تراجع "حزب الله" لا يعني اختفائه من المعادلة اللبنانية. فالحزب، رغم ما تعرض له من استنزاف وتراجع في قدراته العسكرية والسياسية، لا يزال يمتلك بُنية تنظيمية واجتماعية تتيح له التأثير في التوازنات الداخلية، إلا أن البيئة التي كان يتحرّك فيها تبدّلت بصورة جوهرية. فتراجع النفوذ الإيراني، وانقطاع العمق السوري التقليدي، وتغيّر موقف الدولة السورية الجديدة من دوره، جميعها عوامل تدفعه إلى إعادة تموضع تدريجية، قد يكون عنوانها المستقبلي الانتقال من فاعل إقليمي عابر للحدود إلى فاعل لبناني يعمل ضمن توازنات داخلية أكثر منها إقليمية. وهذا يتوقف على عدة عوامل موضوعية تتعلق بمآلات الحرب مع إيران وقراءة الحزب لتلك المآلات بشكل واقعي يراعي توجهات الفاعلين نحو نظام أمن إقليمي جديد.

كما تتعرّز حدود المقاربة الإسرائيلية بحساسيات داخلية وإقليمية أخرى. فالقيادة الدرزية في لبنان، بخلاف بعض التوجهات التي برزت داخل البيئة الدرزية في سورية، تبدي حذراً واضحاً تجاه أي محاولة إسرائيلية لتقديم نفسها مرجعيةً أو حامياً للدروز في الإقليم، وهو موقف يتقاطع مع مواقف عدد من القوى والفاعلين اللبنانيين، وكذلك مع هواجس أردنية وسورية من انتقال المرجعية الدرزية السياسية والدينية إلى داخل إسرائيل عبر موقع الشيخ موفق طريف.

وفي هذا السياق، تعد هشاشة التوازنات الداخلية اللبنانية قيداً إضافياً على أي محاولة لتحويل التفوق العسكري الإسرائيلي إلى ترتيبات سياسية وأمنية أكثر استدامة؛ إذ ستصطدم بغياب حامل داخلي لبناني موحد قادر على إسنادها. غير أن هذا القيد لا يرتبط بالبُنية الداخلية للمعادلة اللبنانية وحدها، بل يعكس حقيقة أوسع، هي أن لبنان نفسه لا يستطيع إعادة تعريف موقعه الأمني والإقليمي بمعزل عن سورية والبيئة العربية. لذلك، لا يستطيع الذهاب منفرداً إلى تسويات نهائية أو ترتيبات أمنية أو مسارات تطبيع مستقرة مع إسرائيل خارج هذا الإطار. ولا يقتصر هذا الترابط على

البعدين السياسي والأمني، بل يمتد أيضاً إلى المجال الاقتصادي؛ إذ يحتاج لبنان إلى سورية مستقرة لإعادة تفعيل التجارة والعبور، ومعالجة ملفات الحدود والترسيم، والاستفادة من مشاريع الربط الإقليمي المطروحة.

وعليه، لا تتمثل أهمية الحالة اللبنانية في اختبار قدرة إسرائيل على إضعاف خصومها عسكرياً، بقدر ما تكشف حدود قدرتها على تحويل هذا التفوق إلى ترتيب سياسي مستقر. فملء الفراغ الناتج عن تراجع "حزب الله" عبر تسوية مستدامة؛ يظل رهناً بإعادة بناء الدولة اللبنانية، واستقرار سورية، وانخراطهما ضمن بيئة عربية وإقليمية داعمة، وهي مُتغيرات لا تستطيع إسرائيل تشكيلها أو التحكم بها بصورة منفردة. ومن ثم، يتمثل القيد اللبناني في بقاء نتائج التفوق العسكري معلقة على شروط مؤسسية ومحلية وإقليمية تتجاوز القدرة الإسرائيلية المباشرة.

تكشف دول الجوار السوري، رغم اختلاف أولوياتها الوطنية ومساراتها الإقليمية، عن نمط من التقاطع الموضوعي في المصالح، يتمحور حول؛ استقرار الدولة السورية، وتعزيز سلطتها المركزية على احتكار وظائف الأمن والسيادة، والحد من نفوذ الفاعلين ما دون الدولة، وضبط الحدود، ومنع عودة التنظيمات المتطرفة وفي مقدمتها "داعش"، إلى جانب تهيئة بيئة مستقرة تسمح بإحياء مشاريع الربط الاقتصادي والإقليمي. ولا يقوم هذا التقاطع على اصطاف سياسي موحد، وإنما على إدراك مشترك بأن أي تراجع جديد في استقرار سورية، أو عودة مسارات التفكك، سيرتب كلفة مباشرة على أمن هذه الدول واستقرارها ومصالحها الوطنية والإقليمية.

ولم يبق هذا التقاطع عند مستوى إدراك المصالح، فسرعان ما أخذ ينعكس في مسارات ثنائية وجماعية للتنسيق مع دمشق، لا سيما في أمن الحدود ومكافحة "داعش" والجريمة المنظمة، ولعل اجتماع عمان في 9 آذار 2025 يعد أبرزها، والذي ضم سورية وتركيا والعراق والأردن ولبنان، وأعلن إنشاء مركز عمليات مشترك لمكافحة "داعش". وبذلك، تمثل دول الجوار الدائرة الأولى من القيود البنيوية التي تحد من قدرة إسرائيل على ترجمة إنجازاتها العسكرية إلى ترتيبات سياسية وأمنية مستقرة في سورية؛ ليس لأنها تشكل جبهة موحدة، بل لأن مصالحها تتعارض مع التصور الإسرائيلي لمستقبل سورية، ولأن قدرة إسرائيل على تثبيت هذا التصور لا تحددها موازين القوة العسكرية وحدها، وإنما أيضاً شبكة المصالح الإقليمية التي تجعل استقرار الدولة السورية شرطاً لحماية أمن هذه الدول ومصالحها الوطنية.

ثانياً: البيئة الإقليمية الأوسع (حدود تشكيل النظام الأمني الإقليمي)

لا تقتصر قيود المقاربة الإسرائيلية في سورية على دول الجوار المباشر، بل تمتد إلى البيئة الإقليمية الأوسع، والتي أعادت قراءة موقع سورية بعد سقوط الأسد وتراجع النفوذ الإيراني من منظور المصالح الاستراتيجية. فبالنسبة للقوى العربية الفاعلة، لم تعد سورية مجرد ساحة صراع، وإنما جزءاً من إعادة تشكيل توازنات الإقليم. وبذلك، بات استقرارها وإعادة دمجها في محيطها؛ يُنظر إليهما بوصفهما مدخلاً لحماية المصالح وتثبيت معادلات جديدة للأمن الإقليمي، وهو ما يُنتج قيوداً مباشرة وغير مباشرة على أي مقارنة تقوم على إبقاء سورية كفضاء أمني مفتوح قابل للتفكيك وإعادة التشكيل.

الخليج العربي: سورية في صُلب المعادلة الإقليمية الجديدة

انطلق الموقف الخليجي تجاه سورية الجديدة من قناعة بأن إعادة بناء الدولة واستعادة فاعليتها ودمجها في محيطها، تندرج ضمن تحوّل استراتيجي أوسع لإعادة تشكيل توازنات الأمن الإقليمي ما بعد تراجع النفوذ الإيراني. ومن هنا، كانت دول الخليج، وعلى رأسها السعودية وقطر، من أكثر القوى العربية انخراطاً في دعم انتقال السُلطة الجديدة والاستثمار في نجاحها بعد سقوط الأسد. ولم يمثّل هذا التوجه مجرد استجابة لتغيير نظام ارتبط خلال العقد الأخير بسياسات ومشاريع أضرت بالمصالح الخليجية، بل عكس قراءة أعمق لمتطلبات الاستقرار الإقليمي وتوازناته، تقوم على أن ترك سورية خارج النظام العربي، أو السماح بإعادة إنتاج الفراغ الاستراتيجي الذي أتاح لإيران توسيع نفوذها في المنطقة، لم يعد خياراً مقبولاً.

ولم يبق هذا التوجه في حدود التصورات، فسرعان ما تُرجم إلى مشروع سياسي واقتصادي ودبلوماسي يهدف إلى إعادة إدماج سورية في النظامين العربي والدولي، وتمكين السُلطة الحالية، ودعم الدولة السورية الجديدة في استعادة وظائفها. وفي هذا السياق، قادت السعودية وقطر جهود متعددة المستويات، شملت إقناع الإدارة الأمريكية بمنح السُلطة السورية فرصة حقيقية، ودفع مسار رفع العقوبات والتصنيف، وتهئية البيئة السياسية والاقتصادية اللازمة للانتقال من الصراع إلى الاستقرار. وتكتسب هذه الخطوات أهمية خاصة، لأنها جاءت في وقت كانت فيه إسرائيل تسعى للإبقاء على بعض العقوبات كورقة ضغط⁽⁶⁾، إدراكاً منها أن إنهاء العزلة الاقتصادية والسياسية عن دمشق سيعزّز قدرة الدولة على استعادة سيادتها وشرعيتها الداخلية والخارجية، وبالتالي يفضي إلى تمكين أكبر للسُلطة الحالية، دون مقابل قد تستفيد منه إسرائيل لاحقاً.

وبينما انصبّت الجهود الخليجية على دعم انتقال السُلطة في سورية واستقرارها، كانت التحوّلات المتسارعة في البيئة الإقليمية تفرض على دول الخليج مراجعة أوسع لمعادلات الأمن المحلي والإقليمي، فبعد نحو أسبوع من الهجوم الإسرائيلي على وفد حركة حماس في الدوحة بتاريخ 9 أيلول 2025، وقّعت السعودية وباكستان اتفاقية دفاع مشترك في 17 من الشهر ذاته. ورغم أن هذه الاتفاقية جاءت ثمرة لمسار طويل من التعاون، فإن توقيعها حمل دلالات تتجاوز الاتفاق ذاته، إذ عكس إدراكاً متزايداً بأن وصول اليد الأمنية الإسرائيلية إلى المجال الخليجي يفرض إعادة النظر في مقاربات الأمن والدفاع.

دفعت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران عملية إعادة التقييم الخليجية إلى مستويات أعمق، خاصة بعد أن وضعت الخليج أمام تحدّي استراتيجي غير مسبوق. فمن جهة، اختبرت حدود المظلة الأمنية الأمريكية، ومن جهة ثانية، أعادت تذكيره بقدرة إيران وأذرعها على نقل الصراع إلى المجال الخليجي، فيما أظهرت إسرائيل، بدورها، أن عملياتها لم تعد محصورة في ساحات المواجهة التقليدية. ويبدو أن هذه التطورات عزّزت قناعة الخليج بإعادة تقييم استراتيجياته الدفاعية ضمن معادلات الأمن الإقليمي. ولم يقتصر ذلك على إعادة تعريف التهديدات، وإنما شمل أدوات التعامل معها

⁽⁶⁾ "Trump Signs Executive Order Lifting Most Sanctions on Syria," Axios, 30 June 2025. Link: <https://2u.pw/GW49uI>

أيضاً، وهذا ما عكسته الضربات السعودية الأخيرة للمليشيات المرتبطة بإيران داخل الأراضي العراقية، بوصفها ترجمة عملية لاستعداد الخليج لحماية أمنه خارج الحدود. ولعلّ سورية في هذا السياق لم تعد تُقرأ خليجياً بوصفها ساحة لإدارة الصراعات، بل إحدى أبرز "دول الطوق"، وجهة إنذار مُبكر محتملة، ومجالاً استراتيجياً لترسيخ القطيعة مع المشروع الإيراني في المنطقة، وبالتالي جزءاً من المجال الأمني العربي الذي ينعكس استقراره أو اضطرابه مباشرة على أمن الخليج ومكانته الإقليمية.

لم تتوقف عملية إعادة التقييم على دول الخليج، وإنما امتدت بدرجات متفاوتة إلى عدد من القوى الإقليمية التي وجدت نفسها أمام بيئة أمنية جديدة أفرزتها الحرب واتساع تداعياتها. الأمر الذي دفع نحو أنماط متزايدة من التنسيق السياسي والأمني بين السعودية وتركيا وباكستان ومصر، توجت لاحقاً بتوقيع "اتفاق مكة للدفاع المشترك" دون مصر. ولم تُقدّم هذه الترتيبات بوصفها تحالفاً ضد إسرائيل، كما أنها لم تنشأ استجابةً لحدث واحد، بل نتيجة تراكم مجموعة من التحولات الإقليمية التي دفعت دولاً متضررة، بدرجات متفاوتة، من السياسات الإسرائيلية والإيرانية إلى إعادة تقييم مقارباتها الأمنية. وفي هذا الإطار، أخذت تتشكل رؤية أوسع تقوم على التنسيق الأمني-الإقليمي، ودعم الدولة الوطنية، وتعزيز التكامل الاقتصادي كأساس لإنتاج الاستقرار. وهنا، لم تعد سورية تُقرأ في حسابات الخليج كدولة تحتاج إعادة إعمار، وإنما كعقدة رئيسية في مشاريع الربط الإقليمي، التجاري والطاقي، وحلقة وصل بين الخليج وبلاد الشام وتركيا، ومجالاً واعداً للاستثمار.

ولعلّ هذا التشكّل التدريجي لبيئة إقليمية أكثر تنسيقاً، أعاد صياغة أحد أهم افتراضات الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، والقائم على أن إضعاف المحور الإيراني واتساع دائرة "التطبيع" العربي، سيقودان تلقائياً إلى ترسيخ نظام إقليمي جديد تكون إسرائيل أحد أبرز ركائزه. إلا أن السعودية، بوصفها الدولة العربية الأكثر تأثيراً في هذا المسار، أعادت، على ما يبدو، توظيف ورقة التطبيع؛ فبدلاً من التعامل معها باعتبارها استحقاقاً سياسياً أو هدفاً قائماً بذاته، حوّلتها إلى أداة لإعادة تشكيل النظام الإقليمي بشروط مختلفة. ولذلك، ما تزال تربط أي انتقال إلى تطبيع شامل بقيام الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، بما يجعل ورقة التطبيع أداة لإعادة ضبط قواعد الإقليم، لا مَدْخَلاً للاندماج في الرؤية الإسرائيلية. ويبدو أن هذا المنطق قد يمتد، بدرجات متفاوتة، إلى ملفات سورية ولبنان، بحيث لا تنفصل أي تسوية إقليمية مستدامة عن استقرار سورية، وضبط السلوك الإسرائيلي في الساحة اللبنانية.

في السياق ذاته، برزت أيضاً محاولات إسرائيلية لربط أي موافقة أمريكية على برنامج نووي سعودي بالتقدم في مسار التطبيع، بما يعكس أن الورقة نفسها تحوّلت إلى أداة تفاوض متبادلة، لا إلى مسار أحادي الاتجاه. بهذا المعنى، لم تعد ورقة التطبيع تمثل مكسباً إسرائيلياً يكاد يكون محسوماً، كما بدا في المرحلة التي أعقبت اتفاقات "أبراهام"، بل تحوّلت إلى إحدى أهم أدوات التفاوض على قواعد النظام الإقليمي الذي يتشكل في مرحلة ما بعد الحرب. ويبدو أن هذا المنطق لم يقتصر على السياسة السعودية وحدها، بل أخذ ينعكس، بدرجات متفاوتة، في مواقف القوى الإقليمية المنخرطة في الأطر التنسيقية الجديدة، وعلى رأسها تركيا، التي باتت تطرح اندماج إسرائيل في هذه الأطر وفق شروط سياسية وإقليمية

مقاربة، وفي مقدمتها قيام الدولة الفلسطينية على حدود 1967، بما يعكس اتجاهًا متزايداً للتعامل مع التطبيع الشامل باعتباره أداة لإعادة ضبط قواعد الإقليم، لا غاية سياسية مستقلة.

أما الإمارات، ورغم خصوصية علاقتها مع إسرائيل، فإنها تبدو جزءاً من التحول الإقليمي الجاري تجاه سورية، وإن عبر أدوات مختلفة. إذ حرصت على تطوير علاقتها مع السلطة الجديدة، والانخراط في مسار الاستثمار وإعادة تنشيط العلاقات الاقتصادية، كما لعبت أدوار وساطة بين سورية وإسرائيل في مسار قد يتطور تبعاً لمآلات الترتيبات الإقليمية. وقد أظهرت المؤشرات أن الإمارات أصبحت أكثر ميلاً للانسجام مع الاتجاه الإقليمي الداعم لاستقرار سورية، وأقل انخراطاً في سياسات يمكن أن تؤدي إلى دعم كيانات موازية أو تعمق الانقسامات الداخلية. ولعل ذلك لا يرتبط فقط بخياراتها السياسية، بل أيضاً بإدراكها أن البيئة الإقليمية أصبحت أقل تقبلاً لمشروعات التفكك، وأكثر ميلاً إلى دعم استقرار الدول الوطنية.

ورغم اختلاف الأدوات التي اعتمدتها دول الخليج، فإن مقارباتها تلتقي عند تصور مشترك لاستقرار سورية. ومن هنا، تتباعد الرؤية الخليجية موضوعياً عن المقاربة الإسرائيلية، بما يعكس تعارضاً بُنيوياً بين تصورين مختلفين لمستقبل الدولة السورية والإقليم. فبينما تنطلق الرؤية الخليجية من ترسيخ مؤسسات الدولة، وتعزيز سلطتها المركزية، وإعادة دمج سورية في محيطها العربي والإقليمي بوصفها مدخلاً للاستقرار، تقوم المقاربة الإسرائيلية على الحفاظ على حرية الحركة العسكرية، وإضعاف القدرات السيادية، ومنع تشكّل دولة سورية قادرة على استعادة وظائفها كاملة. وبالتالي، لا يقتصر الخلاف بين الطرفين على تصورات المرحلة الانتقالية، بل يمتد إلى طبيعة النظام الإقليمي الذي يسعى كل منهما إلى ترسيخه.

إن أهمية الدور الخليجي لا تكمن في كونه يعارض المقاربة الإسرائيلية سياسياً، أو ينطلق من اعتبارات التضامن العربي فحسب، وإنما في طبيعة مصالحه الاستراتيجية التي باتت تنتج قيوداً موضوعية على هذه المقاربة. فكلما ازداد انخراط الخليج في ربط سورية بشبكات الأمن، التجارة، الاستثمار، والتكامل الإقليمي، ضاقت المساحة أمام السياسات القائمة على إضعاف الدولة، أو تكريس مناطق نفوذ، أو إدامة عدم الاستقرار. وعليه، فإن الخليج لا يمثل مجرد داعم لسورية، بل أحد أهم الفاعلين الذين تحدّ سياساتهم من قدرة إسرائيل على تشكيل البيئة الأمنية السورية وفق تصوراتها.

مصر: من التحفظ إلى إعادة التموضع الإقليمي

مثّل الموقف المصري من سورية حالة مختلفة عن مواقف معظم الفاعلين الإقليميين الذين سارعوا إلى الانفتاح على السلطة الجديدة بعد سقوط الأسد. فمنذ البداية، تعاملت القاهرة مع هذا التحول بدرجة عالية من التحفظ، انطلاقاً من اعتبارات عدة؛ ارتبط أبرزها بالخلفية الأيديولوجية للسلطة الجديدة، وبالهواجس المصرية التقليدية تجاه صعود نموذج "إسلامي" إلى الحكم، ولا سيما إذا اقترن بقبول عربي ودولي واسع. وبحكم طبيعة الدولة المصرية وتجربتها الطويلة

مع الإسلام السياسي، لم يكن هذا العامل تفصيلاً ثانوياً، بل شكّل أحد المحدّات الرئيسة في قراءة القاهرة للتحوّل السوري.

ولعلّ هذا التحفظ لم يكن موجهاً إلى دمشق وحدها، بل ارتبط أيضاً بإعادة تشكيل البيئة الإقليمية في مرحلة ما بعد الأسد وتراجع نفوذ إيران. فقد جاء صعود السُلطة السورية الجديدة مترافقاً مع انخراط سريع من جانب الخليج وتركيا والأردن والولايات المتحدة في دعمها وإعادة دمجها، في وقت كانت فيه القاهرة تعيد تقييم موقعها داخل هذه التوازنات الجديدة، وكانت علاقاتها مع بعض العواصم الخليجية تمر أيضاً بمرحلة فتور نسبي. ولذلك، لم يكن الموقف المصري تحفظاً على طبيعة سُلطة دمشق فحسب، بل حمل في الوقت نفسه رسائل متعددة الاتجاهات؛ إذ عكس رغبة القاهرة في إعادة تثبيت دورها الإقليمي، وعدم الاكتفاء بالتكيّف مع ترتيبات إقليمية تُصاغ دونها، وفي مقدمتها الترتيبات الناشئة حول سورية.

في المقابل، كانت دمشق تدرك أن نجاح عملية إعادة دمجها عربياً لا يكتمل دون مصر، لما تضفيه مشاركتها من شرعية على أي مسار عربي لإعادة دمج سورية وتثبيتها داخل محيطها الإقليمي. وقد وقرّ هذا الإدراك المرونة والأرضية السياسية اللازمتين لبدء مسار تقارب تدريجي، تراجعت خلاله مؤشرات التحفّظ المصري نسبياً، وشهدت العلاقات الثنائية تنشيطاً للقنوات الدبلوماسية. كما برز البعد الاقتصادي بوصفه أحد أدوات التقارب، إذ اكتسبت زيارات الوفود الاقتصادية ورجال الأعمال المصريين أهمية تتجاوز بعدها الاستثماري، خاصة وأنها جاءت في سياق يصعب فصله عن تقديرات الدولة المصرية وحساباتها السياسية، بما عكس استعداد القاهرة للانخراط التدريجي في النشاط الاقتصادي والفرص الاستثمارية. وبذلك، أصبح الاقتصاد أحد أهم أدوات إعادة بناء العلاقة بين القاهرة ودمشق، لا مجرد نتيجة لها.

تزامن هذا التقارب التدريجي مع تحولات أوسع في الإقليم، إذ سرّعت الحرب الإسرائيلية-الإيرانية من إعادة تقييم القاهرة للبيئة الإقليمية. فمن جهة، أتاح تراجع إيران وما ترتب عليه من إعادة تشكيل التوازنات فرصة أوسع أمام مصر لتعزيز دورها الإقليمي. ومن جهة أخرى، كشفت الحرب حجم وحدود القوة الإسرائيلية، والتي تكتسب قراءتها أهمية خاصة بالنسبة لمصر، بوصفها أكبر دولة مجاورة لإسرائيل، إذ إن نتائج هذه القراءة ستنعكس بالضرورة على استراتيجيات القاهرة الدفاعية وحساباتها الأمنية بعيدة المدى، كما تتقاطع مع مصالحها في الحيولة دون تحوّل التفوق العسكري الإسرائيلي إلى تفوق سياسي إقليمي على حدودها. وتزداد أهمية ذلك في ظل الحضور المتزايد لمصر إلى جانب تركيا، في الخطابات السياسية والأمنية والإعلامية الإسرائيلية، بوصفهما أبرز التحديات الإقليمية ما بعد تراجع إيران، بما يعكس أن إعادة التقييم لم تقتصر على القاهرة وحدها، بل امتدت أيضاً إلى التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البيئة الإقليمية الجديدة.

وفي ضوء هذه التقييمات، بدأ استعداد القاهرة للانخراط في الترتيبات الأمنية والإقليمية الناشئة مع عدد من القوى الفاعلة أكثر وضوحاً، وفي مقدمتها السعودية وتركيا وباكستان، بما يعكس توجّهاً نحو بناء أطر تنسيق جديدة للتعامل مع مرحلة الحرب على إيران وتداعياتها، تلك التي أخذت لاحقاً بالتوسع لتطال مجال الطاقة والملاحة المصري عبر هجوم على ميناء دمياط بطائرة مُسيّرة. وإذا استمرت هذه الترتيبات في الاتساع لتشمل سورية بصورة أوضح، فمن المرجّح أن

تسهم في تسريع التقارب المصري السوري، وتعزيز شبكة إقليمية أوسع من شأنها أن تنتج قياداً إضافياً على قدرة إسرائيل في الانفراد بصياغة الترتيبات الأمنية والسياسية ضمن الساحة السورية والإقليم.

ورغم انخراط مصر في الإطار التنسيق الأوسع، بقيت حتى الآن خارج "اتفاق مكة للدفاع المشترك" الذي وقعته لاحقاً السعودية وتركيا وباكستان، وقد يرتبط ذلك باعتبارات خاصة، من بينها "اتفاق السلام" مع إسرائيل، وحساسيتها تجاه الانعكاسات المحتملة لاتفاق مكة على اليمن والبحر الأحمر. كما لا ينفصل هذا الانخراط عن حسابات مصرية أوسع تتعلق بموقع مصر في البيئة الإقليمية الجديدة؛ إذ تدرك القاهرة أن الأطر التنسيقية الناشئة، والتي قد تتوسع تدريجياً لتضم سورية، لم تعد تقتصر على الملفات الأمنية، بل أخذت تمتد إلى شبكات النقل، والتجارة، والطاقة، والتكامل الاقتصادي، وهو ما يمنح سورية موقعاً محورياً داخلها. غير أن القاهرة تنظر إلى هذه الترتيبات من زاوية موقعها فيها، لا من زاوية جدواها الاقتصادية فحسب؛ فهي لا تتحفظ على فكرة التكامل الإقليمي، وإنما على احتمال أن يُعاد تشكيله ضمن إطار تنافسي يعزّز مكانة قوى إقليمية أخرى، وفي مقدمتها تركيا، بصورة تقلص هامش الدور المصري. أما إذا تطوّر هذا المسار ضمن إطار أكثر تكاملاً يقوم على تقاسم الأدوار والمصالح، فإنها قد تتحوّل إلى فرصة لتعزيز الدور المصري داخل التوازنات الجديدة.

في هذا السياق، لا يعني انخراط القاهرة في هذه الترتيبات، وما قد يفتحه من مسارات تعاون مع دمشق، أن تحفظاتها تجاه السلطة السورية قد تراجعت كلياً، إذ ما يزال الانفتاح السياسي والإعلامي عليها محكوماً باعتبارات داخلية تتصل بطبيعة النظام السياسي المصري وحساسية علاقته بملف الإسلام السياسي. إلا أن هذه التحفظات لا تحول دون توسيع مجالات التنسيق مع دمشق في الملفات الاستراتيجية التي تمس الأمن القومي المصري بصورة مباشرة، ولا سيما السياسات الإسرائيلية وتداعياتها في سورية، وملف الجماعات المتطرفة العابرة للحدود، وغيرها من الملفات الأمنية المشتركة.

ومن ثم، فإن القيد الذي تنتجه مصر على المقاربة الإسرائيلية لا ينشأ من انتقالها إلى سياسة مواجهة مع إسرائيل، ولا من تخليها عن تحفظاتها تجاه السلطة السورية، وإنما من إعادة تعريف موقعها ومصالحها الإقليمية، وما يفرضه ذلك من انخراط تدريجي في ترتيبات وتفاهات مع دمشق في الملفات الاستراتيجية. وكلما تعمّق هذا المسار، ازدادت صعوبة ترجمة المقاربة الإسرائيلية إلى ترتيبات تُبقي سورية ساحة مفتوحة أو دولة ضعيفة، حتى وإن ظل التقارب السياسي بين القاهرة ودمشق يتحرك بوتيرة حذرة.

إيران: استقرار سورية كقيد على عودة المشروع الإيراني

مثّل تقليص النفوذ الإيراني في سورية والمنطقة، قبل سقوط نظام الأسد وبعده، نقطة التقاء نادرة بين معظم الفاعلين الإقليميين والدوليين، وإن اختلفت دوافعهم وغاياتهم. فقد كان تحجيم هذا النفوذ يمثل مصلحة مشتركة لتركيا، ودول الخليج، والأردن، والولايات المتحدة، وأوروبا، وإسرائيل، كما أنه لم يكن يتعارض مع المصالح الروسية في سورية، إذ سعت موسكو بدورها إلى ضبط تمدد الشريك الإيراني وفقاً لحساباتها الخاصة. وبذلك، غدا انحسار المشروع الإيراني أحد المرتكزات الرئيسة لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية بعد سقوط نظام الأسد.

وقد دفعت الحرب الإسرائيلية-الأمريكية ضد إيران إلى تكريس هذا المسار، إذ أسهمت في إضعاف القدرات العسكرية والتكنولوجية والنووية الإيرانية، وتقويض جزء مهم من شبكة نفوذها الإقليمي، ولا سيما بعد خسارة الممر البري السوري وتراجع فعالية بعض أذرعها. غير أن هذه النتائج لم تغَيّر حقيقة أن غالبية القوى الإقليمية، وعلى عكس إسرائيل، لم تكن تتبنى هدف إسقاط النظام الإيراني، بقدر ما كانت تسعى إلى تحجيم قدراته ومنعه من استعادة موقعه السابق. فبالنسبة لتركيا، ودول الخليج، وباكستان، كان انهيار الدولة الإيرانية يحمل مخاطر فوضى إقليمية، وحروب أهلية، وموجات هجرة ونزوح، وفراغات أمنية قد تكون أكثر خطورة من استمرار نظام ضعيف ومنشغل بأزماته الداخلية.

من هذا المنظور، فإن استمرار النظام في طهران، ورغم تراجعها، أبقى احتمال تجدد النفوذ الإيراني قائماً، ولو بصورة مختلفة عن السابق، ولا سيما في ظل استمرار التباين بين الأهداف الإسرائيلية والأمريكية، وعدم اتضاح ملامح التسوية النهائية للحرب وما بعدها. إذ ما تزال طهران تحتفظ بأدوات نفوذ في العراق واليمن ولبنان، كما لم تفقد كامل قدرتها على إلحاق الضرر أو محاولة إعادة بناء بعض شبكاتها داخل سورية إذا توافرت لها ظروف مناسبة. إلا أن خسارة الممر البري، وتراجع حضورها العسكري المباشر، وانشغالها بأزماتها الاقتصادية والسياسية والأمنية الداخلية بعد الحرب، يجعل قدرتها على إعادة إنتاج نموذج النفوذ السابق أكثر صعوبة وكلفة.

وفي هذا السياق، تكتسب سورية وسلطتها الجديدة أهمية إضافية في الحسابات الإقليمية والدولية. فبعد أن باتت سورية الحلقة الأكثر حسماً في منع عودة المشروع الإيراني، أصبح استقرار الدولة وتعزيز مؤسساتها مصلحة مشتركة لعدد واسع من الفاعلين، بمن فيهم الأطراف التي ما تزال تبدي تحفظات على بعض مكونات السلطة الجديدة. فإضعاف الدولة السورية أو استمرار هشاشتها قد يفتح المجال مجدداً أمام إعادة تنشيط الشبكات الإيرانية أو توظيف ما تبقى من أدواتها، بينما يسهم استقرارها في تثبيت القطيعة الاستراتيجية التي أحدثها سقوط نظام الأسد مع المشروع الإيراني في بلاد الشام. وبذلك، لم تعد إيران بعد الحرب لاعباً قادراً على فرض معادلاته الإقليمية كما في السابق، لكنها بقيت خطراً كامناً لا يمكن تجاهله. وهذه المفارقة هي التي تنتج قيوداً إضافية على المقاربة الإسرائيلية في سورية؛ إذ إن أي سياسة تقوم على إضعاف الدولة السورية أو إدامة هشاشتها تتعارض مع مصلحة معظم الفاعلين الإقليميين والدوليين في منع عودة النفوذ الإيراني، وهو ما يحد من فرص هذه المقاربة إقليمياً ودولياً. ومن ثم، يصبح دعم استقرار الدولة السورية الجديدة أحد أهم الضمانات الإقليمية لمنع عودة المشروع الإيراني، وليس مجرد خيار يتعلق بالشأن السوري الداخلي.

من خلال ما تقدّم، يظهر أن القيود الإقليمية على المقاربة الإسرائيلية في سورية لا تنشأ من توافق سياسي بين الفاعلين الإقليميين أو موقف موحد ضد إسرائيل، بقدر ما تنتج عن تقاطع مصالحهم عند منع تحول سورية إلى ساحة مفتوحة لإنتاج التهديدات الإقليمية أو إعادة تشكيل موازين القوى بما يضر بتلك المصالح. وعليه، بات استقرار الدولة السورية وإعادة دمجها شرطاً لحماية مصالح هذه القوى وأمنها. وبالتالي، فإن أي مقارنة تقوم على إبقاء سورية ساحة صراع مفتوحة أو دولة ضعيفة لا تتعارض مع المصالح السورية فحسب، وإنما أيضاً مع الاتجاه العام لإعادة بناء التوازنات الإقليمية، وهو ما يشكّل قيوداً إضافية حول قدرة إسرائيل على تحويل تفوقها العسكري إلى ترتيبات سياسية وأمنية مستقرة داخل سورية.

ثالثاً: القوى الدولية (إدارة التوازنات وسقف المقاربة الإسرائيلية)

إذا كانت دول الجوار والقوى الإقليمية تنتج قيوداً على المقاربة الإسرائيلية انطلاقاً من مصالحها المباشرة في استقرار سورية، فإن البيئة الدولية تضيق مستوى آخر من القيود، يرتبط بحسابات القوى الكبرى لإدارة التوازنات الإقليمية، وشبكات التحالف، ومنع عودة الفراغات الأمنية. ومن هذا المنظور، لا ترتبط حدود المقاربة الإسرائيلية بما تريده إسرائيل فقط، وإنما أيضاً بحدود ما تتيحه البيئة الدولية التي تسعى إلى إعادة تشكيل الإقليم وفق أولويات أوسع من الساحة السورية وحدها.

الولايات المتحدة: المصلحة العليا وشبكة الحلفاء

تُعد الولايات المتحدة الفاعل الدولي الأكثر تأثيراً في مسارات التحول السوري والبيئة الإقليمية المحيطة به بعد سقوط الأسد، لا بسبب حضورها العسكري في المنطقة وثقلها الاستراتيجي فحسب، وإنما أيضاً لأنها الفاعل الوحيد القادر على التأثير المتزامن في مصالح وسياسات معظم الفاعلين المنخرطين في الملف السوري والمنطقة. وهذا المدى في التأثير يعكس في الوقت نفسه اتساعاً في تعريف المصلحة الأمريكية، الأمر الذي يجعل تفسير سياسة واشنطن تجاه سورية من خلال العلاقة الثنائية مع إسرائيل وحدها غير كافٍ، بل يقتضي فهم التحول الذي طرأ على تعريف المصلحة الأمريكية بعد تراجع نفوذ إيران، وما أفرزته الحرب ضدها من إعادة ترتيب لموازن القوى والتحالفات الإقليمية.

في هذا السياق، لم تعد المصلحة الأمريكية تُعرّف من خلال حماية إسرائيل أو احتواء إيران فقط، بل من خلال إدارة شبكة أوسع من الحلفاء والمصالح. فبعد تراجع محور إيران، تجد واشنطن نفسها أمام شبكة من حلفائها وشركائها؛ تضم إسرائيل، تركيا، العراق، الخليج، الأردن، مصر، باكستان، إضافة إلى سورية ولبنان. ولا تعد هذه الشبكة مجرد إطار لتنفيذ سياسة واشنطن، بقدر ما أصبحت عنصراً أساسياً في تعريف المصلحة الأمريكية ذاتها، والتأثير في صناعة القرار تجاه المنطقة، لأن النجاح الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط بات مرتبطاً بالموازنة بين مصالح هؤلاء الحلفاء وهواجسهم، والحفاظ على تماسك المنظومة الإقليمية التي تعتمد عليها واشنطن في إدارة مصالحها خلال مرحلة ما بعد تراجع إيران.

من هذه الزاوية، تنظر الولايات المتحدة إلى سورية باعتبارها أكثر من مجرد ملف داخلي أو ساحة مرتبطة بأمن إسرائيل. فسورية الجديدة باتت، في الحساب الأمريكي، عقدةً استراتيجيةً تتقاطع عندها ملفات ومصالح عدة كالنفوذ الإيراني، وأمن إسرائيل، والدور التركي، ومصالح الخليج والأردن، واستقرار لبنان، وما يرتبط بها من مشاريع الربط الاقتصادي والتجاري، وأمن الطاقة، والمنافسة الدولية على الممرات التجارية. وعليه، فإن نجاح السُلطة السورية الجديدة لم يعد شأنًا سوريًا فقط، بل أصبح جزءاً من تصور أمريكي أوسع لإعادة تشكيل الإقليم، وتكريس انقطاع الممر البري الإيراني، ومنع عودة الفراغات الأمنية التي قد تسمح بإعادة إنتاج نفوذ إيران أو التنظيمات المتطرفة، وفي مقدمتها "داعش".

وفقاً لهذه الرؤية، استثمرت الولايات المتحدة في السلطة السورية، عبر الانفتاح السياسي، ورفع العقوبات والتصنيف، ومنح دمشق فرصة للاندماج في النظامين الإقليمي والدولي. ولم يكن هذا التحول مجرد إجراء تقني أو اقتصادي، بل عكس قناعة متزايدة داخل واشنطن بأن نجاح السلطة السورية هو الخيار الواقعي، وأن فشلها سيعيد إنتاج الفراغ الذي تستفيد منه إيران وغيرها من الفاعلين غير الدوليين. وقد عبّر المبعوث الأمريكي الخاص إلى سورية، توم باراك، عن هذا المنطق بوضوح عندما أكد على أن "واشنطن لا ترى بديلاً عملياً لنجاح السلطة الجديدة"، مع ربط هذا الدعم بالحفاظ على وحدة الدولة وتعزيز مؤسساتها، وتوسيع قاعدة الاستقرار والمشاركة السياسية، بما يحول دون عودة سورية إلى دوامة الصراع⁽⁷⁾.

ويُعد قرار رفع العقوبات أحد أبرز مؤشرات التحول الأمريكي تجاه سورية، إذ جاء بعد تحرك دبلوماسي قادته السعودية وتركيا وقطر، لمنح السلطة السورية فرصة، في وقت كانت فيه إسرائيل تسعى إلى الإبقاء على العقوبات كضغط على دمشق لتحصيل مكاسب استراتيجية. ولا ينبغي فهم الاستجابة الأمريكية هنا بوصفها استجابة ظرفية أو مجاملة للحلفاء، بقدر ما مثلت تعبيراً عن إدراك واشنطن أن المحافظة على شبكة حلفائها ومراعاة هواجسهم باتت جزءاً من المصلحة الأمريكية نفسها. فاستقرار سورية، بالنسبة لهذه الشبكة، لم يعد ملفاً هامشياً، بل أصبح مرتبطاً بمصالحها بصورة مباشرة.

لم يتوقف التباين بين المقاربتين الأمريكية والإسرائيلية عند رفع العقوبات، بل امتد إلى رؤيتين مختلفتين لمستقبل سورية في ظل السلطة الحالية. فبينما تقوم المقاربة الإسرائيلية على إدارة الحدود السورية عبر الضغط العسكري وإضعاف القدرات، وخلق ترتيبات محلية خارج سلطة المركز، تبنت واشنطن مقاربة تقوم على تثبيت الدولة السورية، ودعم سلطتها المركزية وتعزيز احتكارها لاستخدام القوة، ودمج التشكيلات العسكرية ضمن جيش مركزي، بما في ذلك "قسد". وقد ظهر ذلك في مواقف وتصريحات أمريكية عدة، في مقدمتها تصريحات توم باراك، حول وحدة الدولة السورية، ورفض منطق الكيانات الموازية والتفكيك، إضافة إلى انتقاده للتدخلات الإسرائيلية باعتبارها تعوق جهود الاستقرار.

كما برز هذا الاختلاف بصورة أوضح في المقاربة الأمريكية للاتفاق الأمني السوري-الإسرائيلي المحتمل؛ فبعد أن عطّلت إسرائيل الإطار القانوني المعروف باتفاق 1974، باتت تنظر إلى أي اتفاق جديد كمدخل لشرعنة الوقائع التي فرضتها بعد سقوط الأسد، بينما تسعى دمشق إلى العودة إلى إطار 1974 بما يسمح باستكمال سيطرتها العسكرية وضبط الحدود، والتفرغ لبناء الداخل. أما واشنطن، فتتطلع إلى الاتفاق بوصفه إطاراً مرحلياً لإدارة الاختلال القائم، وخفض التصعيد، ومنع الاحتكاك، لا بوصفه حلاً نهائياً للصراع أو تبنيّاً كاملاً للرؤية الإسرائيلية. وقد انعكس هذا التباين في دعوة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بتاريخ 14 يوليو 2026، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى بدء إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج سورية، والدفع نحو انسحاب مماثل من لبنان، بما يعكس أن واشنطن لا تنظر إلى الحضور العسكري الإسرائيلي في البلدين بوصفه ترتيباً مُستداماً أو نهايةً مقبولة لمسار ما بعد الحرب.

⁽⁷⁾"With this Syrian regime, there is no plan B", See: US envoy urges Syria's Sharaa to revise policy or risk fragmentation. Reuters, 22 July 2025. link: <https://2u.pw/iLmW19>

تتجاوز مؤشرات هذا التباين الساحة السورية؛ فقد أظهرت واشنطن في عدد من الملفات الإقليمية استعداداً لاعتماد مسارات مستقلة عندما تقتضي مصالحها ذلك، سواء عبر فتح قنوات تفاوض مباشرة مع حركة "حماس" في ملف الرهائن، أو احتواء تداعيات العمليات الإسرائيلية داخل أراضي حلفائها الخليجيين، أو إبرام تفاهات منفصلة لحماية الملاحة والمصالح الأمريكية في البحر الأحمر. وتكشف هذه الحالات أن التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل لا يعني بالضرورة تطابقاً في تعريف المصالح، كما لا يلغي قدرة واشنطن على الفصل بين أولوياتها المباشرة والأولويات الإسرائيلية عندما تتعارضان.

ويظهر المنطق ذاته في العلاقة مع تركيا. فإسرائيل ترى تنامي الدور التركي في سورية والإقليم تحدياً استراتيجياً، لكن واشنطن لا تستطيع تبني هذه الرؤية بصورة كاملة، لأن تركيا تمثل حليفاً مهماً وعضواً أساسياً في "الناتو" وفاعلاً مركزياً في ملفات إقليمية وأمنية تتصل مباشرة بالمصالح الأمريكية. وقد تجلّى هذا التباين في تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على هامش قمة حلف الناتو الأخيرة، عندما أعلن عزمه رفع ما تبقى من العقوبات عن تركيا، وإعادة النظر في بيعها مقاتلات F-35، مؤكداً أن أمريكا "لا تريد فرض عقوبات على أصدقائها"⁽⁸⁾. وهو ما أثار اعتراضاً إسرائيلياً واضحاً من قبل بنيامين نتانياهو، الذي اعتبر أن "تزويد تركيا بهذه المقاتلات من شأنه الإخلال بالتفوق العسكري الإسرائيلي في الشرق الأوسط". وتندرج تصريحات ترامب الأخيرة مع مواقف سابقة له أوحى بأن "أي خلاف بين تركيا وإسرائيل يمكن لواشنطن العمل على احتوائه"، بما يعكس أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى الدور التركي من زاوية الهواجس الإسرائيلية وحدها، وإنما من زاوية موقع تركيا داخل شبكة المصالح الأمريكية الأوسع.

وقد مثّلت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران مجاًلاً إضافياً لهذا التباين. فبينما سعت الحكومة الإسرائيلية إلى توسيع سقف الحرب وصولاً إلى إحداث تغيير جذري في بنية النظام الإيراني، ركّزت واشنطن على تعطيل البرنامج النووي وضمان مصالحها ومنع تحوّل المواجهة إلى صراع إقليمي مفتوح، متأثرة أيضاً بهواجس حلفائها الإقليميين من انهيار الدولة الإيرانية. وظهر هذا الاختلاف بصورة أوضح عند بلورة ملامح الاتفاق الأولي لوقف الحرب، وما رافقه من اعتراضات إسرائيلية وردود أمريكية حادة دفاعاً عن سقفه واتجاهاته، عكستها تصريحات نائب الرئيس الأمريكي، جي دي فانس، الذي دافع عن القرار الأمريكي، ووتّخ المسؤولين الإسرائيليون على انتقاداتهم للاتفاق، واصفاً ذلك بـ"حالة الهلع"، وداعياً الوزراء الإسرائيليين إلى التوقف عن مهاجمة "الحليف القوي الوحيد لهم"⁽⁹⁾.

انعكس التباين كذلك على الساحة اللبنانية، حيث تمسّكت واشنطن بالحفاظ على إطار وقف إطلاق النار بين "حزب الله" وإسرائيل، في مقابل توجّه إسرائيلي إلى استخدام التصعيد الميداني للضغط على شروطه. وهو ما أثار انزعاجاً واضحاً لدى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو لاحقاً بأنه "مجنون"، واتهمه بـ"نكران الجميل"، معتبراً أن التصعيد الإسرائيلي يقوّض الجهود الأمريكية الرامية إلى تثبيت التهدئة في لبنان⁽¹⁰⁾.

⁽⁸⁾ Trump says U.S. will lift Turkey sanctions, decide on selling F-35s. Reuters, 7 July 2026. Link: <https://2u.pw/QRiY92>

⁽⁹⁾ Vance warns Israeli critics over Iran deal: Trump is your only ally," Reuters, 18 June 2026. Link: <https://2u.pw/kd8en1>

⁽¹⁰⁾ "Trump confirms he called Netanyahu 'crazy' in phone call," Reuters, 3 June 2026. Link: <https://2u.pw/btVO6p>

ولا تعني هذه المحطات أن أمريكا بصدد إعادة تعريف تحالفها مع إسرائيل أو الانتقال إلى سياسة مناوئة لها. فإسرائيل ما تزال حليفاً مركزياً في الاستراتيجية الأمريكية. لكن هذه المحطات تكشف أن إسرائيل لم تعد الفاعل الوحيد الذي يحدد اتجاهات سياسة واشنطن في الشرق الأوسط، وأن الأخيرة باتت تدير منظومة أوسع من المصالح والحلفاء. فكلما أصبحت تركيا والعراق والخليج والأردن ومصر وسورية ولبنان جزءاً من رؤية واشنطن لإدارة التوازنات الإقليمية، ازدادت كلفة تبني مقاربة إسرائيلية أحادية تقوم على إضعاف الدولة السورية أو الإضرار باستقرار المنطقة.

ومن هنا، لا يصبح استقرار سورية هدفاً قائماً بذاته، وإنما جزءاً من تصور أمريكي أوسع لإدارة النظام الإقليمي والحفاظ على النفوذ الأمريكي في مواجهة التحوّلات الدولية، وفي مقدمتها تصاعد الحضور الصيني، الذي يمتلك علاقات متنامية مع أغلب دول المنطقة. وفي هذا السياق تكتسب شبكة الحلفاء أهمية سياسية وأمنية واقتصادية متزايدة بالنسبة لواشنطن؛ لأنها توفّر الإطار الذي تقوم عليه مشاريع الربط واستقرار الممرات التجارية والطاقة. ورغم وجود تقاطع موضوعي أمريكي-صيني في تفضيل استقرار المنطقة لحماية طرق التجارة والطاقة، فإن واشنطن تظل أكثر حرصاً على أن يجري هذا الاستقرار ضمن ترتيبات تتوافق مع رؤيتها، وعبر شبكة من حلفائها، بما يضمن مصالحها الاستراتيجية ويحد من تعاظم النفوذ الصيني.

تكشف الحالة الأمريكية أن القيود التي تنتجها واشنطن على المقاربة الإسرائيلية في سورية لا تعكس خلافاً استراتيجياً مع إسرائيل، بقدر ما تعكس تحوّلاً في تعريف المصلحة الأمريكية نفسها. فتلك المصلحة باتت تقتضي إدارة شبكة أوسع من الحلفاء، ومراعاة هواجسهم ومصالحهم، والحفاظ على التوازنات التي تقوم عليها استراتيجية واشنطن ومصالحها في الإقليم. وعليه، لا تعود هذه القيود نابعة من مراعاة رغبات الحلفاء فحسب، بل من تعارض تلك المقاربة بصورة متزايدة، مع المصالح الأمريكية ذاتها.

ولا يتحرّك هذا التمايز في فراغ داخلي أمريكي؛ إذ تُظهر استطلاعات الرأي الحديثة، وفي مقدمتها استطلاع مركز "بيو" (Pew Research Center)، تصاعداً في الاتجاهات السلبية داخل الولايات المتحدة إزاء الحكومة الإسرائيلية الحالية، بما يشير إلى أن اتساع هامش التباين بين واشنطن وحكومة نتنياهو الحالية يجد أيضاً بيئة داخلية أكثر تقبلاً للفصل بين دعم إسرائيل وتبني سياسات حكومتها، وهو ما يوفّر للإدارة الأمريكية هامشاً أوسع لممارسة هذا التمايز في بعض الملفات الإقليمية، دون أن يعني ذلك تراجع الدعم الأمريكي للتحالف الاستراتيجي بين البلدين.

أوروبا: استقرار سورية بوصفه مصلحة أوروبية

تنطلق المقاربة الأوروبية تجاه سورية ما بعد الأسد من أولويات متزايدة في دعم استقرار الدولة وإعادة بناء مؤسساتها، استناداً إلى إدراك متنامي بأن مستقبل سورية لم يعد قضية شرق أوسطية فحسب، بل أصبح أحد العوامل المؤثرة بصورة مباشرة في أمن أوروبا واستقرارها، وما يرتبط بذلك من ملفات اللجوء، والأمن، ومكافحة الإرهاب، والمقاتلين الأجانب، وإعادة الإعمار، والاستثمار. لذلك، لا تنظر العواصم الأوروبية إلى استقرار سورية باعتباره هدفاً سورياً بحتاً، وإنما جزءاً من تصورها الأوسع للاستقرار الإقليمي المرتبط بأمنها ومصالحها. ومن هذا المنظور، جاء الانفتاح الأوروبي

المباشر على حكومة دمشق الجديدة، ودعمها بوصفها السلطة المركزية القادرة على إعادة الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة.

وفقاً لهذه الرؤية، كان من الطبيعي أن تتباين المقاربتان الأوروبية والإسرائيلية في سورية، لا سيما ما اتصل بالموقف من السلطة الجديدة، واستمرار التوغلات في الأراضي السورية، ودعم ترتيبات محلية تضعف المركز وتكرس الهشاشة. إلا أن هذا التباين لم يبدأ من الملف السوري، بل كان قد تعزّز منذ 7 أكتوبر، مع تصاعد الحرب الإسرائيلية على غزة، وما رافقها من إعادة تقييم أوروبية للسياسات الإسرائيلية في المنطقة، تحت تأثير الضغوط الشعبية والإعلامية والبرلمانية. وقد انعكس ذلك في اتساع مساحة التباين مع سياسات حكومة بنيامين نتنياهو، دون أن يعني تراجعاً تاماً للالتزام الأوروبي بالعلاقة مع إسرائيل. وفي هذا السياق، جاء اعتراف عدد من الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية ليعكس اتجاهاً وازناً يرى أن تحقيق الاستقرار الإقليمي لا يمكن أن يقوم على المقاربة الأمنية وحدها، وإنما يحتاج إلى مسارات سياسية تعالج جذور الصراع.

انعكس هذا المنطق نفسه في سياسات الدول الأوروبية الكبرى تجاه سورية، وفي مقدمتها فرنسا. فقد مثّلت زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون إلى دمشق، كأول رئيس دولة أوروبية يزور سورية بعد سقوط الأسد، أحد أبرز مؤشرات التحول في المقاربة الأوروبية. إذ لم تقتصر الزيارة على بعدها السياسي والأمني، وإنما ضمت عدداً من كبار المستثمرين ورؤساء الشركات الفرنسية، وفي مقدمتهما شركتا Total وCMA CGM، إلى جانب توقيع تفاهات اقتصادية ولوجستية⁽¹¹⁾، بما عكس انتقال الانفتاح الأوروبي من الدعم السياسي إلى الانخراط العملي في إعادة الإعمار ودمج سورية اقتصادياً.

وفي هذا الإطار، اتجهت كل من ألمانيا وبريطانيا إلى تشجيع مسار الانتقال السياسي في سورية، والانفتاح على الحكومة الجديدة ودعم سلطتها المركزية، وهو ما عكسته أيضاً الزيارات الرسمية للرئيس الشرع إلى برلين ولندن. كما اضطلعت العواصم الأوروبية الكبرى بأدوار دبلوماسية متزايدة في مسار خفض التصعيد بين دمشق وتل أبيب؛ إذ استضافت باريس ولندن جولات من المحادثات بين الجانبين، فيما عرضت برلين الإسهام في جهود الوساطة. ويعكس ذلك أن الدول الأوروبية الكبرى لم تعد تبني سياساتها تجاه سورية على أساس تبني المقاربة الإسرائيلية أو الانطلاق منها، وإنما باتت تستند إلى تقديرات أوروبية مستقلة تنظر إلى استقرار الدولة السورية بوصفه جزءاً من مصالحها المباشرة واستقرار الإقليم⁽¹²⁾.

في المقابل، برزت دول أوروبية أخرى، وعلى رأسها إسبانيا وإيرلندا، بمواقف أكثر انتقاداً لحكومة بنيامين نتنياهو، وأكثر دعماً للمقاربات السياسية في كل من الملفين الفلسطيني والسوري، وهو ما وسّع مساحة التباين داخل أوروبا مع السياسات الإسرائيلية الحالية، دون أن يفضي ذلك إلى انقسام في الرؤية الأوروبية العامة، التي ما تزال تنظر إلى استقرار الدولة السورية بوصفه مصلحة أوروبية مشتركة، وإن اختلفت العواصم الأوروبية في أدوات تحقيقه.

⁽¹¹⁾ France's Macron visits Syria in first trip by an EU head of state since Assad's fall, Reuters, 6 July 2026. Link: <https://2u.pw/AzcWjy>

لا يرتبط الموقف الأوروبي من سورية بالعلاقة مع إسرائيل وحدها، وإنما أيضاً باعتبارات جيوسياسية أوسع، وفي مقدمتها الحرب في أوكرانيا وما فرضته من مواجهة ممتدة مع روسيا. فبعد سنوات من السعي إلى تقليص النفوذ الروسي في جوارها ومناطق نفوذه، باتت أوروبا ترى في سورية إحدى الساحات التي يمكن أن تسهم في الحد من هذا النفوذ، لكنها في الوقت نفسه لا ترى أن تحقيق هذا الهدف يمر عبر إضعاف الدولة، وإنما عبر دعم مؤسساتها وتعزيز الاستقرار وتهيئة البيئة اللازمة لإعادة الإعمار والاستثمار، بما يفتح المجال أمام توسيع الحضور الأوروبي. وفي هذا السياق، تكتسب عودة الانخراط الأوروبي سياسياً واقتصادياً، لا سيما من جانب الدول الكبرى، دلالة تتجاوز الملف السوري نفسه، إذ تعكس أيضاً توجهاً نحو تعزيز الحضور بما يحد تدريجياً من مساحة النفوذ الروسي في سورية، وينوع مسارات إمداد الطاقة بعيداً عنها.

وبذلك، لا تنتج أوروبا قيودها على بعض جوانب المقاربة الإسرائيلية في سورية انطلاقاً من رغبة في مواجهة إسرائيل أو تقويض مصالحها، وإنما من اختلاف جوهري في تعريف المصالح الأوروبية وأدوات تحقيقها. فبينما تقوم المقاربة الإسرائيلية على توسيع الحضور العسكري وإدارة المجال الأمني، ترى أوروبا أن تحقيق مصالحها الاستراتيجية، سواء في تعزيز أمنها أو توسيع فرص الاستثمار والربط الاقتصادي والطاقي، يمر عبر قيام دولة سورية مستقرة وقادرة على بسط سُلطتها وإعادة الاندماج في محيطها. وعليه، فإن أي مقاربة تؤدي إلى إدامة هشاشة الدولة أو تعطيل مسار استقرارها، تتعارض بصورة متزايدة مع المصالح الأوروبية الاستراتيجية ذاتها.

روسيا: من حماية النظام إلى حماية المصالح

مثّلت روسيا أكبر الخاسرين جيوسياسياً من سقوط نظام الأسد، إذ فقدت الحليف الذي شكّل لعقود الركيزة الأساسية لنفوذها في المشرق العربي، وبوابتها إلى شرق المتوسط. غير أن موسكو كانت، في الوقت نفسه، من أسرع القوى الدولية استيعاباً للتحوّل الجديد والتكيف معه. فبدلاً من الانخراط في مواجهة مع السُلطة السورية الجديدة، اتجهت سريعاً إلى إعادة تموضع سياسي يهدف إلى تقليل الخسائر والحفاظ على ما أمكن من مصالحها في سورية. وبذلك، انتقلت السياسة الروسية من حماية النظام إلى حماية المصالح، وفي مقدمتها الحفاظ على الحد الأدنى من وجودها الاستراتيجي في الساحل السوري، ومنع الإقصاء الكامل من ترتيبات ما بعد الأسد.

في المقابل، لم تغلق السُلطة السورية الجديدة الباب أمام موسكو، رغم التركيبة الثقيلة التي خلفها التحالف العسكري بين روسيا ونظام الأسد خلال سنوات الثورة السورية. فقد أدركت دمشق أن العلاقة مع روسيا لا تقتصر على إرث النظام السابق، وإنما تتجاوز ذلك إلى اعتبارات تتعلق بتوازن العلاقات الخارجية، والإبقاء على هامش مناورة في حال تغيّر المواقف الغربية، والاستفادة دبلوماسياً من الحضور الروسي في المؤسسات الدولية، فضلاً عن استمرار إمكانات التعاون في بعض الملفات الاقتصادية، كالقمح والطاقة، وفي بعض الجوانب المرتبطة بإعادة بناء المؤسسة العسكرية، ضمن الحدود التي تسمح بها البيئة الإقليمية والدولية. وقد تجلّى هذا التوجّه في استمرار التواصل السياسي بين الطرفين، وكان أبرز محطاته زيارة الرئيس أحمد الشرح إلى موسكو في أكتوبر 2025 ولقاؤه بالرئيس فلاديمير بوتين، بما عكس رغبة متبادلة في إعادة تعريف العلاقة على أساس المصالح المشتركة، لا الإرث السياسي الذي حكمها في المرحلة السابقة.

ومع تصاعد التوغلات الإسرائيلية واتساعها في الجنوب السوري، وتبلور ملامح مقاربة تل أبيب تجاه سورية الجديدة؛ برز داخل دمشق تصور يرى أن استمرار التواصل مع موسكو قد يتيح الاستفادة من خبرتها السابقة في إدارة التوترات، ولا سيما في الجنوب، حيث اضطلعت روسيا خلال السنوات الأخيرة من حكم الأسد بأدوار في تنظيم العلاقة وخفض التصعيد بين الإيرانيين والإسرائيليين. إلا أن هذا الخيار بقي محدوداً في ظل انتقال مركز الثقل في الملف السوري إلى الولايات المتحدة، وتحفّظ واشنطن وحلفائها الغربيين، فيما يبدو، على منح موسكو أدواراً أمنية مؤثرة ضمن ترتيبات مرحلة ما بعد الأسد.

أما من الجانب الإسرائيلي، فلم يكن استمرار الوجود الروسي غائباً عن التصورات لمستقبل سورية، إذ نظرت تل أبيب إليه من زاويتين متداخلتين. فمن جهة، رأت إسرائيل أن بقاء قوى أجنبية متعددة داخل سورية، بما فيها روسيا، قد يسهم في تكريس مناطق نفوذ متوازنة، ويعوق تشكّل سلطة مركزية قوية قادرة على بسط سيادتها على كامل الجغرافيا السورية، وهو ما يتقاطع مع مقاربتها القائمة على إبقاء المجال السوري أقل تماسكاً وأكثر قابلية للضبط والتدخل. ومن جهة أخرى، نظرت إلى الحضور الروسي بوصفه عاملاً محتملاً لموازنة التمدد التركي داخل سورية، فضغطت على واشنطن بهذا الاتجاه. ولا يعني ذلك أن إسرائيل سعت إلى تمكين روسيا أو توسيع نفوذها، وإنما رأت في استمرار حضورها المحدود جزءاً من توازنات خارجية قد تخدم مقاربتها، وتحول دون انفراد قوى إقليمية منافسة بإعادة تشكيل الساحة السورية⁽¹²⁾.

وما بين هذين التصورين المتباينين، وما رافقهما من تغيّر في موازين القوى وشبكة التحالفات المحيطة بالملف السوري، أعادت روسيا تموضعها داخل المشهد الجديد. فلم تعد تملك القدرة على التأثير في رسم ترتيبات ما بعد الأسد كما كان الحال قبل عام 2024، لكنها بقيت فاعلاً لا ترغب دمشق في خسارته، لما يوفره من هامش مناور و تنوع علاقاتها الخارجية، والاستفادة من حضوره الدبلوماسي في الأروقة الدولية. كما ظل حضورها، بالنسبة إلى بقية الفاعلين، أحد عناصر التوازن في المعادلات الدولية والإقليمية المحيطة بالمشهد السوري.

وبذلك، لا يعد الوجود الروسي قيداً حاسماً على المقاربة الإسرائيلية في سورية، بقدر ما يساهم في الحفاظ على قدر من التوازن داخل البيئة الدولية المحيطة بالملف السوري. إذ لا تكمن أهمية هذا الحضور، رغم تراجعها، في قدرته على فرض ترتيبات جديدة؛ بقدر ما تكمن في الحيلولة دون اكتمال ترتيبات أحادية، تمكّن إسرائيل من إعادة تشكيل المشهد السوري والإقليمي وفق تصوراتها الخاصة.

تكشف القوى الدولية، على اختلاف أولوياتها، أن هامش الحركة الإسرائيلي في سورية لا ترسمه موازين القوة العسكرية وحدها، وإنما أيضاً موقع سورية داخل شبكة أوسع من المصالح والتحالفات الساعية إلى إنتاج بيئة إقليمية أكثر استقراراً واتساقاً مع مصالحها. فكلما اتسع نطاق المصالح المرتبطة باستقرار سورية؛ تراجعت قدرة أي طرف على إعادة تشكيل المشهد بصورة أحادية، لأن الساحة السورية لم تعد مسرح صراع محلي أو إقليمي، بل جزءاً من ترتيبات دولية أوسع تتداخل فيها اعتبارات الأمن، والاقتصاد، والطاقة، والتنافس بين القوى الكبرى. وعليه،

⁽¹²⁾ Maya Gebeily and Humeysra Pamuk, "Exclusive: Israel Lobbies U.S. to Keep Russian Bases in a 'Weak' Syria, Sources Say," Reuters, 28 February 2025. Link: <https://2u.pw/ou05nQ>

فكلما تعارضت المقاربة الإسرائيلية وسياساتها مع هذا الاتجاه، ازدادت إمكانيات احتوائها أو تقييدها، وباتت فرصها أكثر تعقيداً وأعلى كلفة.

نتائج وخلاصات (شبكة المصالح والتموضع السوري)

تشير قراءة التحولات التي أعقبت السابع من أكتوبر 2023 أن قدرة إسرائيل على خوض الحروب وتوسيع نطاق عملياتها العسكرية لا تعني بالضرورة قدرتها على تحويل هذا التفوق إلى نتائج سياسية مستقرة. إذ استطاعت استخدام قوتها في أكثر من ساحة، وإضعاف خصومها، وتغيير بعض موازين القوة القائمة؛ لكنها لم تنجح حتى الآن في إنتاج سلام يعادل حجم القوة المستخدمة. ولا تقتصر هذه المفارقة على سورية، بل تبدو سمة أوسع لمسار الحكومة الإسرائيلية الحالية؛ إذ تراكم الوقائع العسكرية دون أن ينتج عنها إطار سياسي مستدام، فيما تتسع كلفة الحروب وتتعدّد البيئة المحيطة بإسرائيل بدل أن تصبح أكثر قابلية للخضوع لتصوراتها.

ولا يعني ذلك أن إسرائيل فقدت تفوقها العسكري أو أن حلفاءها بصدد التخلي عنها؛ وإنما هذا التفوق لم يعد كافياً لتحديد موازين الإقليم. فكلما اتسعت شبكات المصالح المرتبطة باستقرار سورية والمنطقة؛ ازدادت صعوبة تحويل القوة إلى قاعدة وحيدة لإنتاج النظام الإقليمي. وسيدفع استمرار الفجوة بين القدرة على خوض الحرب والعجز عن إنتاج السياسة، إسرائيل عاجلاً أم آجلاً إلى التعامل مع حقيقة أنها جزء من المنطقة، وأن اندماجها فيها لا يمكن أن يتحقق إلا بالتكثيف مع قواعد مشتركة وتسويات تراعي مصالح الفاعلين. وإلى ذلك الحين، قد تتحوّل سياسات توسيع الصراع وفرض الوقائع إلى عامل يعمّق عزلتها سياسياً واقتصادياً وأمنياً داخل إقليم تتشابك فيه المصالح بشكل يتعارض مع تصوراتها.

ولعلّ النتيجة السابقة تحمل مفارقة استراتيجية لافتة؛ فبعد أن كانت إيران، قبل سقوط نظام الأسد، الفاعل الذي تتقاطع عند رفض تمدده مصالح غالبية القوى المنخرطة في سورية، أخذت إسرائيل، بفعل سياساتها الإقليمية، تشغل بصورة أو بأخرى الموقع الذي خلفه انحسار المشروع الإيراني. ولا يعني ذلك تماثل المشروعين أو الأدوات، بل إن التصوّر الإسرائيلي لمستقبل سورية والإقليم بات يتعارض، بدرجات متفاوتة، مع مصالح عدد متزايد من الفاعلين. ففي الوقت الذي اتجهت فيه دول المنطقة إلى ملء الفراغ الإيراني عبر دعم الدولة، وإعادة بناء شبكات الأمن والاقتصاد والربط الإقليمي، اتجهت إسرائيل إلى ملئه من خلال توسيع مجال الحركة العسكرية وإدامة هشاشة البيئات المحيطة بها.

من هنا، تزداد احتمالات تحوّل حكومة اليمين الإسرائيلية الحالية، مع تراكم الإخفاق في إحراز نتائج سياسية، إلى عبء حتى على الدوائر الداعمة لإسرائيل، دون أن يعني ذلك انهيار التحالفات القائمة. وإذا استمر هذا المسار، فمن الطبيعي أن ينعكس تدريجياً على اتجاهات السياسة الداخلية الإسرائيلية، وعلى المستقبل السياسي لحكومة بنيامين نتنياهو، ويفتح المجال أمام مراجعات سياسية أكثر استعداداً للانتقال من إدارة المنطقة بالقوة إلى التفاوض على موقع إسرائيلي داخلها.

في المقابل، تعكس شبكة المصالح وتقاطعاتها المتزايدة تحوّلًا إقليمياً لا يقل أهمية؛ فقد اختبرت المنطقة خلال العقد الماضي تنافس المصالح الإقليمية والدولية، وما أنتجه من إطالة الصراعات، وتفكيك الدول، وتعميق الأزمات في

سورية وليبيا واليمن وغيرها من دول الربيع العربي. أما المرحلة الراهنة فتشهد لحظة مختلفة، لا تقوم على غياب التنافس، بل على مساحة أوسع من التقاطع بين أولويات إقليمية ودولية متعددة، أبرزها: منع الفراغ، تعزيز الدولة الوطنية، ضبط التهديدات العابرة للحدود، وتوسيع شبكات الأمن والدفاع والتجارة والطاقة والاستثمار. وهذا التقاطع لم يعد تصوراً افتراضياً، بل بدأ يُترجم في أطر تنسيق تمتد من الخليج إلى تركيا ومصر وباكستان، وتبدو مرشحة للتوسّع لتشمل سورية وغيرها، كما أخذ جانب منها يتبلور في ترتيبات دفاعية ذات وظيفة ردعية متعددة الاتجاهات، تجلّت في "اتفاق مكة للدفاع المشترك".

ولا يقوم هذا التقاطع المشترك على معاداة إسرائيل، بل على ملء الفراغ الذي خلفه تراجع إيران وإعادة تشكيل الإقليم وفق مصالح أكثر ارتباطاً بالاستقرار. وقد لا تكون هذه الأطر قادرة في المدى القريب على إنتاج سياسة ردع عسكرية- أمنية مباشرة تجاه إسرائيل، لكن مفاعيلها الأبعد قد تكون أكثر أهمية من الردع المباشر؛ لأنها تؤسس تدريجياً لشبكات أمن وربط اقتصادي وطاقوي وتجاري تحدد قواعد الاندماج في النظام الإقليمي الجديد. ومن هنا، لا تصبح المسألة رفض وجود إسرائيل، وإنما تحديد شروط اندماجها، وفي مقدمتها احترام السيادة، وضبط استخدام القوة، والقبول بتسويات سياسية عادلة، بما فيها قيام الدولة الفلسطينية. وعليه، فإن احتمال العزلة الإسرائيلية لا ينتج بالضرورة من حصار مُعلن، بل من نشوء بيئة إقليمية تتقدم في التنسيق من دونها، ثم تجعل انضمامها إليها مشروطاً بتعديل سلوكها.

وتقود هذه القراءة كذلك إلى مراجعة الاتجاه الذي افترض أن إضعاف إيران سيقود تلقائياً إلى تفرد إسرائيلي بالمنطقة. فقد أظهرت التطورات أن إزالة مركز قوة إقليمي لا تترك المجال بالضرورة لهيمنة مركز آخر، بل قد تدفع بقية الفاعلين إلى إعادة تنظيم مصالحهم لمنع نشوء تفرد جديد. كما أن افتراض خروج إسرائيل من حروبها الأخيرة "أكثر قوة" يتجاهل ما تكبدته من كُلف اقتصادية وعسكرية وسياسية، وما كشفته الحروب من حدود في منظوماتها الأمنية والدفاعية، ومن صعوبة الحفاظ على تفوق مفتوح الكلفة والزمن. وبذلك، لا تبدو مرحلة ما بعد إيران مرشحة لأن تكون مرحلة هيمنة إسرائيلية صافية، بقدر ما تبدو لحظة لإعادة تشكيل التوازنات، تتنافس فيها القوة العسكرية مع شبكات المصالح والاقتصاد والاتصال الإقليمي.

تقع سورية في قلب هذا التحول، لا بوصفها مركز الإقليم الوحيد، وإنما باعتبارها إحدى ساحاته الجيوسياسية الأكثر حساسية، ونقطة تقاطع بين مسارات الأمن والطاقة والتجارة وإعادة بناء التوازنات. وقد هبّ اتساع المصالح المرتبطة بنجاح السلطة السورية الجديدة ظروفاً تمنحها عمراً سياسياً أطول نسبياً مما قد توحي به هشاشة المرحلة الانتقالية. إلا أن هذا العمر لا يمثل ضماناً دائماً، وإنما فرصة مشروطة بقدرة هذه السلطة على فهم موقعها داخل هذه الشبكة، وحسن التموّضع فيها، وتحويل التقاطع الخارجي إلى مفاعيل سياسية وأمنية واقتصادية ملموسة؛ بما في ذلك صيغة أي اتفاق أمني محتمل مع إسرائيل، ومستقبل وجودها العسكري داخل الأراضي السورية، واحتكار وظائف الأمن والسيادة في الجنوب، والدور السوري في استقرار لبنان. فشبكة المصالح التي تنتج قيوداً على المقاربة الإسرائيلية تستطيع أن تمنح دمشق مساحة تفاوض أوسع، لكنها لا تتحوّل تلقائياً إلى حماية سياسية ما لم تُحسن السلطة السورية إدارتها وترجمتها إلى أدوات فعلية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي إدراك أن: اتساع هذه الشبكة لا يقيّد إسرائيل وحدها، بل يفرض على السُلطة السورية نفسها قيوداً متزايدة. فكلما ارتبطت سورية بمصالح عدد أكبر من الفاعلين، اتسعت قدرتهم على التأثير في خيارات دمشق وأولوياتها. كما أن الحفاظ على علاقات جيدة مع أطراف متعددة لا يعني إمكان التحوّل إلى حليف استراتيجي لها جميعاً. فعند مرحلة معينة يصبح تحديد اتجاه التحالف الاستراتيجي مساراً مفروضاً أكثر منه خياراً قابلاً للتأجيل.

ولعلّ الاستفادة من هذه اللحظة يتطلب أكثر من حُسن إدارة العلاقات الخارجية. فالقيام بالأدوار الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية المتوقعة من سورية، واستيعاب مشاريع الربط والطاقة والاستثمار، يحتاج إلى دولة حقيقية: مؤسسات قادرة، بيروقراطية منضبطة، حوكمة فعّالة، بيئة آمنة للاستثمار، وبُنية لوجستية وقانونية تستطيع حمل هذا الحجم من المصالح والمشاريع. كما أن الشرعية التي يوقّرها الانفتاح الدولي لا تكفي لتثبيت السُلطة، ما لم تتحوّل إلى شرعية داخلية ملموسة في الأمن، الخدمات، إعادة الإعمار، فرص العمل، وتحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية. فالداخل السوري لا ينبغي أن يبقى مُتلقياً بعيداً، بل يجب أن يصبح شريكاً ومستفيداً مباشراً، وإلا قد تتحوّل الفجوة بين النجاح الخارجي والتعثر الداخلي إلى مصدر هشاشة.

في هذا السياق، لا بد من إدراك أن الفرصة ليست حصريّة أو مفتوحة. فأغلب دول المنطقة تسعى إلى جذب الاستثمار والاستفادة من مشاريع التكامل الطاقى والتجاري، والتي تمتلك قدرة عالية على تطوير مسارات بديلة عندما تتعثر البيئات الأصلية. وإذا لم تستطع سورية توفير الدولة القادرة والبيئة الجاذبة، فقد تنتقل بعض هذه المصالح إلى مسارات أخرى. لذلك، فإن الموقع الجغرافي وحده لا يصنع الدور؛ بل يحتاج إلى كفاءة سياسية ومؤسسية تحوّلته إلى قيمة استراتيجية فاعلة.

وأخيراً، لا يتحدد مستقبل المقاربة الإسرائيلية في سورية بميزان القوة العسكرية وحده، وإنما بقدرتها على التكيف مع إقليم يعاد تشكيله عبر شبكات مصالح أكثر تعقيداً. وكذلك بقدرة السُلطة السورية الجديدة على استثمار موقع سورية داخل هذه الشبكة. فالفرصة التي أتاحها تقاطع المصالح تمنح دمشق هامشاً تاريخياً لإعادة بناء الدولة واستعادة دورها، غير أن نجاح هذه الفرصة ليس تلقائياً؛ وإنما يرتبط بقدرتها على ترسيخ الاستقرار والشرعية الداخلية والتموضع الفاعل ضمن شبكة المصالح الإقليمية والدولية، عندها تصبح القيود المفروضة على المقاربة الإسرائيلية واقعاً سياسياً مُستداماً، لا مجرد حدود مؤقتة أمام تفوّق عسكري.

